

جورج لودج

# إدارة العوالة

عرض : د. محمد رؤوف حامد

سلسلة  
«  
إجراءات حديثة حول العلم والمستقبل  
عروض»

رئيس التحرير / دكتور أحمد شوقي

مدير التحرير / أ. أحمد أمين



المكتبة الأكاديمية

EBSCO Publishing : eBook Arabic Collection Trial - printed on 4/5/2020 7:16 PM via MINISTÈRE DE L'ÉDUCATION NATIONALE, DE LA

FORMATION PROFESSIONNELLE

AN: 853621 ; . ; .

Account: ns063387

Copyright © 1999. . All rights reserved. May not be reproduced in any form without permission from the publisher, except fair uses permitted under U.S. or applicable copyright law.



# إدارة العولمة

تأليف  
جورج لودج

عارض الكتاب  
د. محمد رؤوف حامد



الناشر

المكتبة الأكاديمية

١٩٩٩

هذه الكراسة : تقدم عرضاً تفصيلياً لكتاب :

**Georg C. Lodge :**  
**MANAGING GLOBALIZATION**  
**In The Age of Interdependence**  
**by PFEIFFER & COMPANY (1996)**

الطبعة الأولى : ١٩٩٩

حقوق النشر

حقوق الطبع والنشر © ، جميع الحقوق محفوظة للناشر :

المكتبة الأكاديمية

١٢١ شارع التحرير - الدقي - القاهرة

تليفون : ٣٤٨٥٢٨٢ فاكس : ٣٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذه الكراسة بأى طريقة كانت

إلا بعد الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر .

٩٩/٢٥٥٨

رقم الإيداع

977-281-084-0

الترقيم الدولي

مطابع الدار الهندسية تليفون : ٥٤٠٢٥٩٨

هي الثالثة في مشروع « الكراسات » ، الذى تصدره « المكتبة الأكاديمية » . والكراسات تعنى بمحورين كبيرين : العلم والمستقبل . لذلك فقد حملة السلسلة الأولى عنوان « كراسات مستقبلية » ، وقد بدأ ظهورها عام ١٩٩٧ ، وفى عام ١٩٩٨ ظهرت السلسلة الثانية تحت اسم « كراسات علمية » . وقد فكرنا فى البداية أن تضم السلسلتين ، بجانب التأليف والترجمة ، عروضاً مطولة لبعض الإصدارات الهامة ، التى لا تلاحقها حركة الترجمة . إلا أن أنشط أعضاء أسرة الكراسات ، وللكراسات أسرة ممتدة ترحب دائماً بالأعضاء الجدد ، أقول أن أنشط الأعضاء الصديق الدكتور محمد رؤوف حامد ، الأستاذ بهيئة الرقابة الدوائية ، اقترح أن تصدر العروض فى سلسلة خاصة بها . وقد كان اقتراحاً موفقاً كما أرجو أن يوافقنى القارئ .

والكتب المختارة للعرض فى السلسلة لا تأتى فقط من اقتراحات هيئة التحرير ، حيث قدم أعضاء الأسرة مقترحاتهم التى حظيت بالترحيب . والباب مفتوح لكل من يرغب فى المشاركة . وإذا كانت السلسلة قد بدأت بمجموعة من الكتب الصادرة بالإنجليزية ، فإننا نطمح أن تشمل العروض القادمة كتباً تصدر فى لغات أخرى ، لا تشملها عادة خطط الترجمة كاليابانية والروسية والصينية ، بالإضافة إلى الفرنسية والألمانية . فرغم أن الأخيرتين أكثر حظاً نسبياً ، إلا أن كم المترجم والمعرض لا يقارن بما يتم بالنسبة للإنجليزية .

والحديث عن « العروض » يذكرنا بالجهود السابقة ، التى لا تنكرها ، بل نحاول أن نكمل مسيرتها . فبالنسبة العروض الموسعة ، تذكر جهود الهيئة العامة للاستعلامات بالنسبة للمجالات التى تهتمها . كما أن العروض المتوسطة ، التى أصدرتها هيئة الكتاب فى التسعينيات ، ضمن سلسلة « تراث الإنسانية » لا يمكن إغفالها . وهما مثالان يقصد بهما الإعراف بفضل سبق ، دون أن ندعى الحصر . وإن كنا ، فى نفس الوقت ، نظن أن السلسلة الحالية هى الأولى التى تعنى بالعرض التفصيلي للكتب .

يعرض فيها الدكتور رؤوف حامد كتاب « إدارة العولمة » لمؤلفه جورج لودج ( 1996 ) Managing Globalization In the age of interdependence ، وكما ذكرت ، فالعارض هو من اقترح أن تخصص للعروض سلسلة خاصة ، وهو

كمعهده لا يستطيع أن يمارس العرض دون رؤية نقدية ، حتى أنه اقترح عنواناً «أفضل» للكتاب من وجهة نظره . إن الدكتور رؤوف يتفق مع الكثيرين في ترجمة Globalisation بالعولمة . وكاتب هذه السطور يرى في ذلك خطأ شائعاً ، ويظهر أن البديل الأصح هو « الكوكبة » . ومع ذلك ، فكل الاحترام للترجمة الذي اختارها المعارض ، الذي أثرى السلسلتين السابقتين بعدد من الكراسيات المتميزة ( مستقبل صناعة الدواء ، التقدم الأسى في « كراسيات مستقبلية » و « التوافقية » في كراسيات علمية ... والبقية تأتي بإذن الله ) !!! والدكتور رؤوف نفسه يؤكد الفارق بين الكوكبة والعولمة في نهاية الكراسية ، وهذا ما اتفق معه بشدة . والاختلاف ينحصر حول ترجمة المصطلح .

إن أسرة الكراسيات تحتفى باختلاف الرأي بين أفرادها ، ولا نكتفى بأن ننظر إليه باعتباره لا يفسد للود قضية ، بل تراه طريقاً إلى الود الفكري ، بما يحتاجه من ثراء وتنوع .

أحمد شوقي

## المحتويات

## الصفحة

٩	تمهيد من عارض الكتاب .....
١٢	الفصل الأول : ظاهرة العولمة .....
٢١	الفصل الثاني : نهاية النموذج الاسترشادي القديم .....
٢٨	الفصل الثالث : القيادة الكوكبية .....
٣٤	الفصل الرابع : الأسس الخاصة بإجماع كوكبي .....
٣٩	الفصل الخامس : أيديولوجية العالم : تباينات في إطار كوميونيتارياني ....
٤٣	الخلاصة .....
٤٥	تعقيب من عارض الكتاب .....
٤٩	مراجع .....



أعترف في البداية بالصعوبة البالغة الخاصة بتحرير (أو تأليف) مطبوعة في شكل كراس (أو كتيب أو كتاب) بهدف عرض كتاب ما . إن عملية صناعة عرض لكتاب هي ليست على الإطلاق عملية تلخيص ، وذلك إذا قدر لها أن تتم في إطار استيعاب فكري مسئول للكتاب والقضايا التي يثيرها ، ففي هذه الحالة على العارض أن يلتزم ليس فقط بمجرد أمانة العرض ، ولكن أيضاً بإبراز مواطن وأبعاد الجدة والإضافة وربما التناقض - أيضاً - في الكتاب موضوع العرض ، وهي أمور لا تخلو من مسؤولية ذي طبيعة فكرية وأبعاد أخلاقية . فالعرض ينبغي أن يتم - من الناحية المنطقية - من منظور الاستيعاب المتكامل والعميق للكتاب ، وذلك في إطار استيعاب للموضوع الذي يتناوله الكتاب بقدر لا يقل - بل ربما يزيد - عن استيعاب العارض للكتاب موضوع العرض . وربما يشاركني القارئ الرأي بأن عملية عرض كتاب تتطلب أن يغوص العارض داخل الكتاب مرات عديدة ، وأن يحوم حول الكتاب (أي في البيئة المعرفية المحيطة بموضوع الكتاب) مرات عديدة أيضاً ، وبعد ذلك فقط يمكنه أن يشرع في عرض الكتاب مع الأخذ في الاعتبار لما أشرنا إليه بخصوص الجدة والإضافة والتناقض .

وإذا كان من الضروري أن تبدأ هذه المقدمة بتقديم رؤية لمسؤولية كتابة عرض عن كتاب ، فإن الغرض الأساسي من المقدمة جذب انتباه القارئ بخصوص الكتاب موضوع العرض الحالي إلى ما يلي :

\* أن أهمية هذا الكتاب تعود إلى أمرين ، الأول أنه ربما يكون أول محاولة لتقديم رؤية كلية للعولمة بحيث ترسمها في كل أبعادها . وأما الأمر الثاني فهو أن المؤلف قد وضع كتابه ليس فقط من منظور الاهتمام المتصاعد بالعولمة في السنوات الأخيرة ، ولكن أيضاً كامتداد لمنظور فكري خاص بالمؤلف يرجع إلى عشرين عاماً قبل إصدار هذا الكتاب ، وهو ما كان قد أطلق عليه Communitarianism ، أو «مجتمعية» إذا صح التعبير ، وإن كنا نفضل أن نطلق عليه «كوميونيتاريانية» ، وسنشير إليها بالتفصيل فيما بعد .

\* أن العنوان الأصلي للكتاب هو «إدارة العولمة في عصر الاعتماد المتبادل» ، غير أننا نظن أن هناك عنواناً آخر يمكن أيضاً أن يكون مناسباً (وربما أكثر مناسبة) كعنوان لهذا الكتاب وهو «إدارة العولمة : الحاجة إلى الكوميونيتاريانية» ، ويرجع هذا الرأي إلى أن المحور الرئيسي الذي يدور الكتاب حوله . وفي الوقت نفسه يختص به ويتميز - على أساسه - عن بقية الكتب والتناولات ، التي تتعامل مع «موضوع إدارة العولمة : عصر الاعتماد المتبادل» ، هو محور «الكوميونيتاريانية» كأيدولوجية يقترح المؤلف أن تكون إطاراً لإدارة العولمة .



\* إن الكتاب يضع أمام الفكر العالمي مسألة الحاجة إلى قيادة جماعية للعالم ، تقوم على أبنية ومؤسسات جديدة ، تهدف إلى إدارة القلاقل العالمية global tensions من منظور أطر وقيم وأهداف تختلف عن التلقائيات والتوجهات والمسارات الجارية، وهو يقدم - فى هذا الخصوص - فكرة إنشاء منظمة الاقتصاد العالمي World Economic Organization ، ويعترض على بعض التوجهات الجارية لمنظمات عالمية قائمة (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي - منظمة التجارة العالمية) .

\* ورغم أن الكتاب قد صدر عام ١٩٩٥ إلا أن كلية وجدة التناول و «التفلسف» فى هذا الكتاب بخصوص إدارة العولمة تجعل فى جزء كبير من الفكر الوارد فيه قيمة تتضح وتتجدد أكثر وأكثر مع الوقت (خاصة السنوات الختامية للقرن الحالى وربما سنوات بداية القرن التالي) . هذا ، ونظن أن من واجبنا أن نجذب الانتباه إلى أن ما طرح فى الآونة الأخيرة على أنه «طريق ثالث» قد يعتبر منحي أقل كلية من الكوميونيتارية ، وربما هو مشتق منها ، وهو أمر لا يتأكد إلا من خلال بحث أكاديمى فى هذا الخصوص Research Paper .

إن الكتاب الذى نعرض له هنا يتكون من خمسة فصول :

### الفصل الأول : ظاهرة العولمة

#### The Phenomenon of Globalization

ويتناول الاتجاه إلى العولمة ، وحركة التجارة العالمية وتوجهات الاستثمار ، وي طرح ما يسميه «الالتقاء» Convergence و «التعارض» Conflict كعوامل ومظاهر مصاحبة للعولمة . كما أن الكتاب يبدأ فى هذا الفصل فى تناول ما يمكن أن نطلق عليه السلوكيات التنموية لدول شرق آسيا وعلى وجه الخصوص اليابان ، وذلك من خلال رؤية خاصة يتواصل طرحها فى الفصول التالية :

### الفصل الثانى : نهاية النموذج الاسترشادى القديم

#### The Collapse of the Old Paradigm

ويتناول النظام العالمى القديم من خلال الخلفيات التاريخية والبنى المؤسسية ، ثم يناقش مسألة التحول فى النموذج الاسترشادى paradigm shift للنظام العالمى ، وذلك من منظور فلسفى سياسى . بعدها يبدأ الكتاب الإشارة إلى مراكز القوة فى العالم ويناقش شروط تجديد الدور الأمريكى فى النظام العالمى ، ويختتم هذا الفصل بجعل الحاجة إلى منظمة الاقتصاد العالمى World Economic Organization أساساً للرؤية المستقبلية (بشأن العولمة) .

## الفصل الثالث : القيادة الكوكبية(\*)

### Global Leadership

هنا تظهر الذاتية الأمريكية للمؤلف بدرجة واضحة . ويتضمن هذا الفصل تناولات تقييمية مقارنة للنماذج التنموية في شرق آسيا وأوروبا الشرقية وألمانيا ، كما يتعرض بالتحليل للاحتياجات المجتمعية ولمصادر السلطة وأشكال الإدارة في المجتمعات المختلفة ، وكذلك دور «البيزنس» Business ، والسياق الخاص بمساهمة الشركات متعددة الجنسية في قيادة العالم .

## الفصل الرابع : أسس الإجماع الكوكبي

### The Basis for Global Consensus

هنا يجرى تناول الأنظمة القيمية للقرن العشرين من خلال تحليل أيديولوجي للرأسمالية والاشتراكية والشيوعية ، كما يشار في هذا الفصل إلى توليد وبزوغ الكوميونيتاريانية كأيديولوجية .. ، كل ذلك ليس في معزل عن العقائد الدينية والكتابات الزائدة في الفكر السياسي والفكر الاقتصادي .

## الفصل الخامس : أيديولوجية للعالم : تباينات في إطار كوميونيتارياني

### World Ideology : Variations on a Communitarian Theme

هنا يعيد المؤلف تعريف الأيديولوجيا ويعرض لعناصر ما يطرحه لأيديولوجية كوميونيتاريانية ، وبالتحديد ما يلي :

- ١ - الكوميونيتاريانية كآلية رئيسية للأداء المجتمعي .
- ٢ - حقوق وواجبات العضوية في المجتمع الكوميونيتارياني .
- ٣ - حاجة المجتمع .
- ٤ - الحكومة (الحكومة المخططة بنشاط) .
- ٥ - الكلية - الاعتماد المتبادل .

وينوه المؤلف إلى أن الإطار المجتمعي في التناول الكوميونيتارياني يتغير ويتبدل بدءاً من وحدة العمل أو المنزل أو الأسرة إلى العالم بأسره ، وذلك تبعاً للموضوع الذي يجرى تناوله .

وبعد ، في الأجزاء التالية نتناول فصول الكتاب بتفصيل ثم نعقبها بتعليق عام .

(\*) نفضل استخدام كلمة كوكبي كترجمة لـ global ، وأما مصطلح عولمة globalization فنخصص به عملية «الربط» بين الأشياء والبشر في الأجزاء المختلفة من العالم والمظاهر والنتائج الخاصة بهذا «الربط» ، أو ما يبدو كأنه كذلك .

## الفصل الأول

### ظاهرة العولمة

#### تعريف :

العولمة هي العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها ، ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وتقنياً وبيئياً .

#### متعديات الجنسية قوة دفع

#### للعولمة :

إن الزيادة غير المسبوقة في انسياب المعلومات والنقود والبضائع تمثل قوة دفع كبيرة للعولمة، وهي تحدث من خلال الشركات متعددة الجنسية Transnationals ، والتي تعتمد عادة على قوة عمل أرخص من منطقة ما ، ومواد رخيصة من منطقة أخرى ، ثم أسواق في منطقة ثالثة ، وإمداد مالي من منطقة رابعة .

#### إدارة توترات العولمة :

لأن في العولمة كاسين وخاسرين ، فإن هناك حاجة لإدارة التوترات التي يمكن أن تنتج عنها أو تصاحبها ، وهي توترات من نوع جديد تدفع بعدم نفع النماذج القديمة لإدارة العالم .

#### أمثلة لأحداث من نوع جديد تنشأ

#### عن (أو تصاحب) العولمة :

إذا كان من مؤشرات العولمة زيادة التجارة العالمية من ٣٠٨ بليون دولار عام ١٩٥٠ إلى ٣,٨ تريليون دولار عام ١٩٩٣ ، وكذلك زيادة الإقراض (عبر الحدود) من ٣٢٤ بليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ٧,٥ تريليون دولار عام ١٩٩١ (أى أكثر من عشرين ضعفاً) ، فإن هناك نوعاً آخر من الأحداث غير التقليدية تصاحب العولمة (أو تنشأ عنها) ، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

(١) حصول دولة على ربح مالي مباشر من خلال شن حرب على دولة أخرى :

تمويل حرب الخليج (٩٠-١٩٩١) بواسطة أجناب (خاصة السعودية وألمانيا واليابان) ، وقدرة الولايات المتحدة على تحقيق ربح من هذه الحرب يقدر بـ ١٤ بليون دولار ، وذلك حيث إنه طبقاً لتقديرات البنتاجون فإن الحرب تكلفت ٣٨ بليون دولار ، بينما وصلت المساهمات الأجنبية إلى ٥٢ بليون دولار .

(٢) هزيمة بوش ونجاح كلينتون في انتخابات الرئاسة كأثر من آثار العولمة :

بينما كان على البنك المركزي الألماني German Bundesbank رفع الفائدة من أجل مكافحة التضخم ، وكذلك من أجل تمويل تكلفة إعادة الاتحاد مع ألمانيا الشرقية ، فإن أثر رفع الفائدة هذا قد تعدى الحدود الألمانية إلى دول أوروبية أخرى ،

بل وقد امتد عبر المحيط الأطلنطي . ففي الولايات المتحدة كانت إدارة بوش تريد الحفاظ على سعر فائدة منخفض ، وذلك بغرض إنهاء حالة الركود في البلاد قبل يوم الانتخابات في نوفمبر ، إلا أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي لم يتمكن من الاستجابة لطلب الرئاسة الأمريكية ، إذ كان عليه أن يرفع سعر الفائدة ليحافظ على الأموال من الهروب إلى ألمانيا . وبالفعل رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي Federal Reserve Bank سعر الفائدة، وخذلت إدارة بوش ... و ... ونجح بيل كلينتون .

(٣) هروب بلايين الدولارات خارج حدود الدولة في خلال ساعات نتيجة تغير في أسعار الصرف ، وقد حدث ذلك بالفعل في المكسيك (ديسمبر ١٩٩٤) .

بينما يمكن اعتبار «التجارة والاستثمار الدولي» محفزاً رئيسياً للعولمة ، فإنه من الضرورة الإلتباه إلى حجم وأبعاد الدور الذي تلعبه الشركات العالمية أو العولمة Global Corporations في هذا الخصوص حيث إن هذه الشركات تولّد وتنشر الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign direct Investment .

الاستثمار الأجنبي المباشر -  
التوجهات والانعكاسات :

هذا ، ويوجد ٣٥,٠٠٠ مؤسسة من نوع عابرات الجنسية لها ١٧٠,٠٠٠ فرع ينتسب إليها ، وتتركز القوة الخاصة بالشركات عابرات الجنسية (أو متعددة الجنسية Transnationals) في ٣٠٠ مؤسسة في القمة ، والتي تشكل ٢٥ ٪ من الأصول الإنتاجية في العالم . هذا بينما تملك المؤسسات المائة في القمة ٣,١ تريليون دولار من الأصول العالمية ، وتقوم بحوالي ٥٠ ٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر (الاستثمار عابر الحدود) . وفي إطار هذه الإشارات عن تركيزات الأصول الإنتاجية والاستثمار الأجنبي المباشر في المستويات المختلفة للشركات متعددة الجنسية ، فإنه تجدر الإشارة إلى أن أقل قليلاً من نصف الـ ٣٥,٠٠٠ مؤسسة عابرة الجنسية يأتي من ٤ بلدان، هي الولايات المتحدة - اليابان - ألمانيا - سويسرا .

إن التضاريس المذكورة بإيجاز عن الشركة نفسها متعددة الجنسية ودرجات تمركزها (جغرافياً) وكذلك تمركز الأصول العالمية للإنتاج فيها تنعكس من حيث التجارة والاستثمار الدولي في بعض المظاهر - والتي منها ما يلي :

\* تنامي ما يسمى بالتجارة البينية داخل الشركة نفسها intra-firm trade فمثلاً فورد أوروبا تباع لفورد الولايات المتحدة ٤٠ ٪ من حجم مبيعاتها للولايات المتحدة .

\* قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان صناعية كبرى وتوجهه أيضاً - في الأغلب - إلى بلدان صناعية كبرى .

\* ابتعاد الاستثمار الأجنبي المباشر عن الصناعات كثيفة العمالة ، وتوجهه إلى الصناعات كثيفة رأس المال Capital intensive industries مع جذب الصناعات كثيفة التكنولوجيا لجزء متزايد من هذا الاستثمار .

\* اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر مطلباً سابقاً لتدعيم التصدير ، خاصة للمنتجات والخدمات المتعمقة تكنولوجياً ؛ ففي اليابان ساهم انخفاض الاستثمار الأمريكي - نسبياً - في انخفاض تغلغل التصديرات الأمريكية لليابان ، وعموماً تبين أن الاتصال بين المستهلكين والمنتجات والخدمات الأجنبية يمكن وجوده فقط من خلال فرع لشركة أجنبية(\*) .

\* فقد قدر من الرقابة والسيادة في وجود ملكية أجنبية للأصول الوطنية في الدول النامية . ( هنا يرى المؤلف أن لا غبار على ذلك طالما أن المؤسسات الأجنبية ستدفع الديون ، وتولد استثماراً ووظائف ، وتؤمن مستوى المعيشة الذي تتوقعه الجماهير ، وبالتالي على الحكومات ليس فقط أن تقبل متعديلات الجنسية ، ولكن أيضاً أن تكسب ودهم ) .

## في الاستثمار الأجنبي الياباني تفعل العكس

إن الموقف الياباني من الاستثمار الأجنبي المباشر كان عالياً الانتقائية ، فقد أخذت اليابان فقط ما تحتاجه وما ترغب فيه ورفضت ما عدا ذلك . وإذا كانت كندا والمكسيك قد رحبتا بالاستثمار الأجنبي والدين الأجنبي في إطار اتفاقية نافتا North America Free Trade Agreement ، والتي تحقق التخلص من حواجز التجارة بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة ، فإن اليابان قد فعلت العكس تقريباً . وفي مواجهة الاستثمار الأجنبي المباشر (أو كبديل عنه) ، تضمنت الاستراتيجية اليابانية ما يلي :

- معدلات عالية من الادخار والاستثمار .
- تخصيص الموارد للقطاعات راقية التكنولوجيا والتي من شأنها تحقيق عائدات عالية.
- تعليم درجة أولى (وكذلك تدريب درجة أولى) .
- سياسات حكومية وأسواق رأسمالية من شأنها تشجيع المصانع (اليابانية) على أن تفكر من منظور طويل المدى بدرجة أكبر من التفكير قصير المدى To think long-term rather than short-term .

(\*) ربما ينطبق ذلك بوجه عام على الدول الصناعية ، أما في الدول النامية فإن التصدير إليها يعتمد بشكل متزايد على الركلاء (عارض الكتاب) .

ومن الجدير بالإشارة هنا أن لليابان نسقاً وطنياً خاصاً (يتكون من : النظام المؤسسي للشركات - السياسات الحكومية - البنى السياسية) يسمح بتطبيق السياسات الوطنية اليابانية والموجهة استراتيجياً من المنظور الاقتصادي إلى أمرين رئيسيين ، وهما : تقوية المنتجين (وليس تشجيع المستهلكين) ، وكسب نصيب في الاقتصاد العالمي (من خلال التصدير) .

## التقارب والتعارض : حقائق عالمية

تدفع العولمة إلى الإلتقاء والتقارب بخصوص (دخول) القضايا والممارسات الخاصة بالتنافسية مثل التعليم والتدريب وإدارة الموارد البشرية والابتكار التكنولوجي والإنتاجية ... إلخ ، وفي إطار عمليات التقارب تنشأ تعارضات . إن هذه التعارضات تنتج عن أمور مثل : القضاء على وسائل قديمة تتضمن الرعاية والدعم - التوترات بين المدافعين عن البيئة من ناحية والاقتصاديين والمتخصصين في التجارة من ناحية أخرى - الفجوات بين الأغنياء والفقراء - انعكاسات الهجرة وتباين (أو صراع) الثقافات . وفيما يلي بعض الضوء على التقارب والتعارض في عدد من القضايا :

### (١) التكنولوجيا :

يمكن القول أن القانون الأعلى لـ «جمهورية التكنولوجيا» هو التقارب ، أي اتجاه كل شيء ليصبح مماثلاً أكثر وأكثر لكل شيء آخر . لقد ساعدت وسائل كثيرة على ذلك ، مثل الأنظمة العالمية للمعلومات Global Information Systems والتلفزيون والفاكسات والإنترنت ... إلخ . ومن المفيد هنا أن نقارن الوضع الآن بالوضع عام ١٨٦٦ حيث كان من الممكن إرسال تليفون عبر البحار ، ولكن لم يكن من الممكن إرسال فاكس لـ «صورة» . وإذا كنا نعرف الآن أن الانتقال اللحظي للمعلومة من خلال الأقمار الصناعية يساعد و «يشحم» التجارة العالمية ، فإنه يمكن القول أن الأقمار الصناعية التي يصعب التشويش عليها Satellite Freed From Jamming قد ساعدت بمجرد استخدامها في جعل إرسالات راديو أوروبا الحرة «تكسر» الاتحاد السوفيتي ، وتجعله «يتقارب» مع العالم .

### (٢) التعليم

مع تعقد التكنولوجيا وارتفاع درجة الحاجة والضرورة بشأنها ، يصبح التعليم المؤثر الدقيق الصارم ضرورياً لإدارتها . وبينما يمثل ذلك التقاءً وتقارباً بين التعليم والتكنولوجيا ، والتقواء وتقارباً من أجل تعليم متقدم ، نجد أن ذلك يتعارض مع مصالح المتعلمين في دول متقدمة ، فلقد تم تحويل آلاف الوظائف في تصميم البرامج من الولايات المتحدة إلى الهند والبنجلاديش ؛ حيث يوجد متعلمون على مستوى عالٍ ويعملون بأجر أقل من أقرانهم في أمريكا .

### (٣) إدارة الموارد البشرية

في عام ١٩٧٠ بدأ الشعور بضعف في إدارة الشركات الأمريكية بالمقارنة مع مثيلاتها في اليابان وألمانيا ودول إسكندنافيا ، وقد نتج عن ذلك هبوط في الجودة وزيادة في التكلفة واغتراب للعمالة وإضعاف للحافز والإنتاجية والكفاءة ؛ مما أدى إلى



فقد الشركات الأمريكية لجزء من السوق لصالح منافسين أجنبى . وكان السبب الرئيسى لهذا التدهور هو تضاد وتضارب (تعارض) بين أهداف الإدارة (من حيث تعظيم العائدات لأصحاب الأسهم) وبين أهداف الاتحادات العمال فى تحقيق أعلى عائد ممكن لهم ، وعليه كان من الضرورى أن تبدأ الشركات الأمريكية الاقتراب من سياسات أخرى فى إدارة الموارد البشرية ، وحدث التقاء بالفعل وتقارب مع سياسات أخرى للإدارة (فى اليابان وغيرها) بحيث بدأ يحدث تغيير فى رسالة الشركات . من ذلك - على سبيل المثال - رسالة شركة New United Motors Manufacturi- ngm Inc, (NUMMI) ، والتي أصبحت كالتالى : «من خلال عمل الفريق يتم بناء وسائل نقل لها أعلى جودة وبأقل سعر ممكن ، وذلك لمصلحة وفائدة عملائنا وأعضاء الفريق والمجتمع وحاملى الأسهم» . وهى رسالة من نوع جديد فى المجتمع الأمريكى حيث كان الاهتمام الأساسى موجهاً لحاملى الأسهم .

#### (٤) الوصل بين الحكومة والبيزنس

تختلف العلاقة بين الشركات والحكومة فى الثقافة الأمريكية عنها فى الثقافة اليابانية وثقافات أخرى ، فبينما يرى الأمريكان أن الشركات تنافس بعضها البعض فى أسواق مفتوحة ، وأن على الحكومة أن تتنحى جانباً (خلف خطوط جانبية) ، نجد اليابانيين يرون العالم بطريقة مختلفة ، جعلتهم يقيمون تجمعات من الشركات التى تتعاون مع بعضها البعض ، ومع الحكومة (كونسورتيا Consortias) مما ساعد اليابان على تحقيق الريادة فى مجالات التقنيات الراقية (مثل أشباه الموصلات - الحواسيب - الاتصال عن بعد ... إلخ) ، وهكذا ، كان على الولايات المتحدة أن «تقرب» من «التقارب» اليابانى بين الشركات وبعضها البعض والحكومة ، مما أدى بالفعل إلى نشأة سيماتيك Sematech ككونسورتيوم (تجمع) من ١٤ شركة أمريكية لتعاود الولايات المتحدة الحصول على الريادة فى أشباه الموصلات ، وهى ريادة فقدت منها فى أوائل الثمانينات .

#### (٥) المصلحة العالمية فى مقابل

##### المصلحة المحلية :

مثال ١ : رغم حصول فيليبس الهولندية بين عامى ١٩٨٨ و ١٩٩٠ على نصيب الأسد (مبلغ ١,٥ بليون دولار) من دعم حكومى هولندى ؛ حيث ظنت الحكومة أن الشركة ستستخدم الدعم فى تطوير أعمالها فى هولندا ، وفى توفير وظائف طيبة بأجور عالية للمهولنديين ؛ إلا أن الشركة توجهت إلى دعم وتطوير التزاماتها الأجنبية فى الولايات المتحدة وآسيا وأماكن أخرى ؛ حتى تحافظ على تنافسها على المستوى العالمى .

مثال ٢ : بينما من المفترض أن تعود الحوافز الضريبية الخاصة بتنشيط البحث والتطوير فى أمريكا بالنفع على المواطن الأمريكى دافع الضرائب ، فإن مدخرات هذه الشركات تصرف خارج الولايات المتحدة ولا يستفيد من الأمريكيين غير حاملى الأسهم والسندات ، وليس موظفى الشركات أو المجتمع فى عمومهم .

(٦) حسنات وسيئات الاستثمار  
الأجنبي المباشر

فيما يلي من أمثلة تظهر سلوكيات حكومية تتعارض مع العولمة ، ويتضح منها كيف ترى حكومات متقدمة حسنات وسيئات الاستثمار الأجنبي المباشر .

مثال ١ : وضعت السوق الأوروبية كوتات quotas (أنصبة محددة) بخصوص السيارات اليابانية التي يجرى تركيبها في شركات موجودة في أوروبا ومملوكة لليابان .

مثال ٢ : قامت الولايات المتحدة من خلال لجنة حكومية خاصة بالاستثمار الأجنبي (CFIUS) Committee for Foreign Investment in US بفرض بعض القيود المماثلة لتلك في المثال السابق ، وذلك باسم الدفاع القومي National defence .

مثال ٣ : في تقرير صادر عن المكتب الحكومي للتقييم التكنولوجي Technology Assessment في الولايات المتحدة صدر المقترح التالي :

- «أن تقوم متعددات الجنسية بعمل البيزنس هنا في أمريكا ، وأن تتفاعل مع الشركات المحلية بطرق من شأنها توليد الثروة والوظائف النوعية والحفاظ عليهما داخل الحدود» .

كما صدر عن التقرير نفسه الملاحظة التالية :

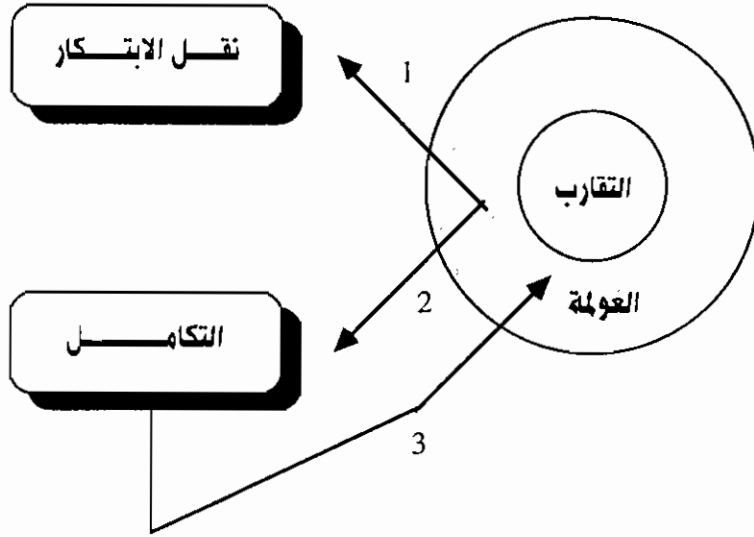
- «بعض متعددات الجنسية وخاصة اليابانية اتجهت إلى الحفاظ على البحوث والتطوير الخاصة بإضافة قيمة عالية ، وكذلك الآليات والمهام الإنتاجية عالية المستوى لتكون داخل الوطن» .

## (٧) التضاد الثقافي

تسبب التطور التكنولوجي في زعزعة الانضباط الثقافي . يحدث ذلك من خلال تأثير منتجات صناعة التسلية على الثقافة في كل مكان من العالم من خلال تزايد التقاء صناعة التسلية مع (وحول) رغبات المستهلكين ؛ مما يزعج أصحاب القيم التقليدية . والجدير بالذكر هنا أن صناعة التسلية في الولايات المتحدة تعد ثاني صناعة تصديرية بعد صناعة الفضاء ؛ مما يجعل نشر الثقافة (في إطار التسلية) ميرة تنافسية أمريكية .

ومن خلال كل التقاربات التي تحدث مع العولمة ، ورغم كل التعارضات فيه يمكن القول أن العولمة تؤدي - في آن واحد - إلى أمرين مهمين وهما تسريع «نقل الابتكار» وتسريع «للتكامل» . ذلك بينما يؤدي التكامل - مرة ثانية - إلى مزيد من التقارب ، والذي يسرع من «نقل الابتكار» ومن عمليات «التكامل» ، ... وهكذا . وبالتالي تؤدي العولمة إلى مزيد من العولمة مما يهزم الحمائية ، ويدفع نحو

عمومية كوكبية global commonality تقضى على (أو تقلل من) التفضيلات الثقافية الوطنية ، وكذلك المعايير والتدوقات المحلية .



وختاماً لهذا الجزء بخصوص التقاربات والتعارضات في إطار العولمة ، يمكن القول أن الإحساس بأهمية البيئة هو أعظم «نبض» للعولمة ، وفي هذا الإطار فإن من أهم التباينات بخصوص البيئة ، هو ذلك الحادث بين دول الشمال ودول الجنوب ، فمجموعة الدول السبع الكبار تنتج ٤٥ ٪ من غازات الصوبات في العالم ، كما أن الدول الصناعية تستهلك ٧٠ ٪ من المصادر الطبيعية ، ذلك رغم أن تعدادات سكانها تبلغ فقط ٢٥ ٪ من جملة سكان العالم . إن البعض يرى أنه يجب مطالبة الشمال الغني بإجراء الإصلاحات اللازمة نتيجة الهدم الذي سببه للجنوب الفقير .

لقد تضاعفت الفجوة بين أغنى وأفقر ٢٠ ٪ من سكان العالم على مدى الثلاثين عاماً السابقة ، كما ازدادت مجاعة العالم الثالث ، والتي حدثت كنتيجة لسببين رئيسيين : السبب الأول هو انسياب الأموال من العالم الفقير إلى العالم الغني على مدى الثمانينيات ، وذلك من خلال خدمات القروض .

والسبب الثاني هو الحجب المتزايد في أسواق الأغنياء تجاه منتجات الفقراء ، ذلك بينما يترجم الأغنياء بشعارات حرية التجارة . إن الأمم المتحدة تقدر بأن ٢٠ من الدول الـ ٢٤ الصناعية المكونة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، قد زادت حمايتها عام ١٩٩١ عنه عشر سنوات سابقة ، وأما عن الدول الأربعة التي لم تزداد حمايتها (وهي اليابان وأستراليا ونيوزيلندا وتركيا) فقد كانوا هم الأكثر حمايتها عام ١٩٨٠ .

(٨) مشكلات عولمية : فجوة الثروة

والمجاعة والمهاجرون وصراع الحضارات

ومن الجدير بالإشارة هنا أن أعضاء الجات GATT فى نهاية عام ١٩٩٠ ، كانوا قد وضعوا ٢٨٤ ترتيباً ؛ بغرض عرقلة بيع المنتجات الرخيصة من البلدان النامية (وهى إجراءات تم التخلص من بعضها بواسطة منظمة التجارة العالمية التى أسست عام ١٩٩٥) .

وكنتيجة لفجوة الثروة والمجاعة ، كانت الهجرة والتى قدر حجمها عام ١٩٩٣ بمائة مليون مهاجر ، وهو فى ازدياد مستمر . ولأن تدفق الناس عبر الحدود ليس بنفس حرية تدفق الأموال والسلع نفسها ، فمن الجدير بالذكر هنا أن حجم النقود التى أرسلها المهاجرون إلى بلادهم قد بلغ عام ١٩٨٩ قدر ٦٦ بليون دولار ، وهو رقم يعتبر الثانى (من حيث القيمة) بعد مبيعات النفط الخام . إن حجم النقود المذكور يبلغ ٨,٥ ٪ من القيمة الكلية للتجارة العالمية فى الخدمات .

وبالإضافة إلى التناقضات المتصاعدة مع العولمة من فجوة الثروة ، إلى المجاعة ، إلى الهجرة والمهاجرين يأتى التناقض المشهور المتوقع بواسطة صمويل هونتيجتون . إنه صراع الحضارات كما يسميه هونتيجتون ، وهو يعتقد بوجود ٨ حضارات (الحضارات الغربية واليابانية والهندوسية والكونفوشيوسية والإسلامية والسلافية وتلك الخاصة بأمريكا اللاتينية وأمريكا) ووجود سبعة أسباب لنشوء صراعات بين هذه الحضارات ، وهذه الأسباب هى :

- ١ - وجود اختلافات حقيقية وأساسية حول موضوعات محددة (مثل : الآلة والإنسان - الفرد والمجتمع - المواطن والدولة - الحقوق والواجبات - الأزواج والزوجات - الليبرالية والسلطة ... إلخ) .
  - ٢ - إزدياد التفاعل بين هذه الحضارات بفعل العولمة ، والتى تجعل العالم أصغر .
  - ٣ - الحداثة (أو التحديث modernization) والتى تضعف الإحساسات التقليدية بالهوية ؛ مما يجعل الأصوليون الدينيون يتحركون لملء الفجوة الخاصة بالهوية .
  - ٤ - تضائؤل قبول تسيّد الولايات المتحدة والغرب .
  - ٥ - صعوبة الجمع بين الخواص الثقافية حيث بينما يمكن أن يكون الفرد نصف فرنسى - نصف عربى ، فإنه من الصعب أن يكون نصف كاثوليكي - نصف مسلم .
- وبين التقارب والصراع فإن مسيرة العالم يمكن أن تتجه إلى أحد خيارين .

الخيار الأول هو أن يتولى الأقوى - أيًا كان - اتخاذ القرار سواء بقدر من الحكمة أو ببعض الهمجية ، وهذا يعنى أن يصير العالم توليفة من لا شرعية متزايدة وصراعات متعمقة . وأما الخيار أو البديل الثانى فهو ما يسميه فريد بيرجستون (مدير معهد الاقتصاديات الدولية) القيادة الجماعية للعالم collective leadership ، وذلك من خلال العمل من أجل التوصل إلى اتفاق ، يتم الانتماء إليه من جميع شعوب العالم .

وهكذا يتضح أن تحدى العولمة يؤدي إلى انبعث فكرة «القيادة الجماعية وبناء مؤسسات جديدة لإدارة القلاقل العالمية» .

## الفصل الثانى

### نهاية النموذج الاسترشادى القديم

#### مفهوم النموذج الاسترشادى :

النموذج الاسترشادى ( أو الباراديم paradigm ) يقصد به طريقة النظر إلى الأشياء ، وهو يعنى ( كما أوضح توامس كون فى كتابة بنية الثورات العلمية ) ما يلى :

- مجموعة من الأفكار داخل الإطار الذى يصنع استفساراً علمياً .
- تعريف مفترض لمشكلات تشريعية ومنهجية .
- رؤية وممارسة متعارف عليها يتم بالارتكاز عليها استعداد الطالب للتأهل لعضوية المجتمع العلمى .
- معايير لاختيار المشكلات من أجل التعامل معها .
- قواعد ومواصفات الممارسة العلمية .

#### رحلة التحول فى النموذج الاستشارى :

من شأن النموذج الاسترشادى أن «يحبس» المعنيين به (أو التابعين له أو المؤمنين به) فى إطار معين من الأفكار والرؤى والممارسات ... إلخ ، وذلك لمدة ما ، ومع الوقت تظهر تناقضات وتشوهات فى النموذج القائم .. ثم تصبح هذه التشوهات والتناقضات أكثر وضوحاً وقوة . هنا تنشأ أزمة Crisis يكون من شأنها التحول إلى نموذج استرشادى جديد paradigm shift ... وهكذا ، من أهم الخصائص المميزة لأى نموذج استرشادى ذلك المدى الذى يحافظ به النموذج على استمرار وجوده ، بحيث يمنع حدوث تغييرات رئيسية تزعزع استقراره ، أو بمعنى آخر قدرة النموذج (الباراديم) على مقاومة التغيير .

إن التحولات العلمية الرئيسية تمثل تحولات فى الباراديم ، فمثلاً كانت الأرض فى نظام بطليموس هى مركز الكون ، حتى جاء فلكى بولندى هو نيكولاس كوبرنيكوس عام ١٥١٣ ليعلن أن الأرض تدور حول محورها ، وأنها تدور حول الشمس مرة واحدة فى العام . كان إعلان كوبرنيكوس بمثابة بدء التحول عن نموذج بطليموس ، وكان أيضاً سبباً فى إدانة الكنيسة له واعتباره «كافراً» . وبالمثل كان هناك نظامان (أو نمودجين) فى العالم . النموذج الفردى individualism فى الولايات المتحدة لمقابلة النموذج الشمولى totalitarianism فى الاتحاد السوفيتى . وكان هناك اتفاق عالمى بعد الحرب العالمية الثانية من شقين : تجنب حرب نووية ، وتحجيم توجهات وشدة الاتحاد السوفيتى . وإذا كانت البيريسترويك Perestroika تمثل تحولاً فى النموذج الشيوعى القديم (مع اعتبار أن النموذج الجديد لم يتم



اكتشافه بعد) ، فإن مع نهاية الحرب الباردة (١٩٨٩) ، كانت الفردية أيضاً تهتز .

وقبل الإشارة إلى نواقص وعيوب الفردية فإنه من المفضل تعريفها . المقصود بالفردية individualism ذلك الفكر الذى ينظر إلى الفرد ، باعتباره منفصلاً عن (وأكثر أهمية من) المجتمع Community وأن لديه حقوق ملكية . وفى هذا الفكر تعتبر الفردية أساس المجتمع المدنى ، المشتق من الطبيعة ، وعد الله ، والذى على الحكومة يقع عبء المحافظة عليه وحمايته . وأما عن عيوب الفردية ، والتى أدت إلى اهتزازها ، فإنها تتركز فى أن الفردية لم يمكنها دعم توجهات الشركات والحكومات من أجل ما يلي :

١ - المنافسة فى الاقتصاد العالمى .

٢ - جعل العالم مجرد «مكان» .

٣ - الحفاظ على البيئة وتحقيق التكامل البيئى .

وفى ضوء الاهتزازات والتحول فى النموذج «الباراديم» فإن من الضروري الإلتباه إلى الحاجة إلى التحول فى رسالات المؤسسات (أو المنظمات) التى تدير العولة (صندوق النقد الدولى IMF والبنك الدولى WB والجات) . إن المبادئ والتوجهات التحتية لهذه المؤسسات كانت تتضمن احتواء الشيوعية ، وتشجيع الملكية الخاصة والأسواق الحرة والحد من التداخلات الحكومية ، وأما الآن فإن هذه المؤسسات أو المنظمات تضعف ويزداد ضعفها أكثر ما لم يعاد تعريف رسالاتها ؛ لتتطابق مع إجماع عالمى جديد يقوم على نموذج استرشادى جديد .

**المؤسسات التى تدير العولة  
والحاجة إلى إعادة تعريف  
رسالاتها :**

**صندوق النقد الدولى :**

نشأ صندوق النقد الدولى بهدف الحفاظ على قيمة العملات ، ومن أجل ذلك اعتمد نظام يرتكز على تقييم قيمة العملات بالنسبة للدولار ، والذى ربط بالذهب ، بسعر ٣٥ دولار للأوقية الواحدة من الذهب . كان هذا النظام والذى تأسس فى بريتون وودز Bretton Woods عام ١٩٩٤ ، بواسطة المنتصرين فى الحرب العالمية الثانية يعتمد على ترحيب الولايات المتحدة والتى كان لديها ٧٠ ٪ من الذهب فى العالم . ولكن كان العالم يتغير ، ففى ١٩٥٨ أصبحت الدولارات المملوكة للأجانب أكبر من قيمة مخزون الذهب الأمريكى . وتتابع التغييرات بعد ذلك بشدة ، حيث أحدثت ألمانيا واليابان فى الستينيات عودة اقتصادية مشهورة ، وفى ١٩٦٤ قاست الولايات المتحدة بدء أول ثلاثين عاماً فى العجز التجارى مع اليابان . وبعدها ، فى عام ١٩٧١ عانت الولايات المتحدة لأول مرة منذ عام ١٨٩٣ زيادة الواردات فى البضائع والخدمات ، بقدر ٢ بليون دولار ، وهو عجز ارتفع بعد ذلك باستمرار ليصل فى ١٩٩٤ إلى ١٣٠ بليون دولار (نصفه لصالح اليابان) .

لقد اضطر الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون أن يعلن عام ١٩٧١ إلغاء نظام بریتون وودز ، وبالتالي توقفت الولايات المتحدة عن تبديل الدولار بالذهب وحدث تعويم للدولار وانخفضت قيمته ، وفى المقابل زادت قيمة الين والمارك الألماني . وبينما كان الدولار يساوى ٣٦٠ ينًا فى الستينات فإنه قد وصل إلى أقل من ٩٠ ينًا عام ١٩٩٥ .

لقد كان نهوض اليابان وجيرانها فى شرق آسيا يتواءم مع مصالح الولايات المتحدة ضد الشيطان (الشيوعية) ، لكن - فى الوقت نفسه - كان نصيب المؤسسات الصناعية والبنكية الأمريكية يزداد تدهورًا .

ومع الوقت أصبحت التنافسية فى العالم بين شركات ، وليس بين أنظمة قومية . كان على صندوق النقد الدولى أن يتحول من هدفه بخصوص المحافظة على ثبات أسعار تحويلات العملة إلى مهمة أخرى هى الإقراض . بدأ هذا التحول بعد عام ١٩٧١ ، وباعتبار الصندوق تحت سيطرة البلدان الغنية المتقدمة . فقد كانت هذه البلدان تعتبر عقيدتها (الفردية) هى هديتها للعالم الفقير ، وبدأت مآسى صندوق النقد الدولى تتوالى فى البلدان المستدينة . ومن الأمثلة على هذه المآسى ما حدث فى زامبيا عندما إنصاع فريدريك تشيبولا Frederik Chibule (الرئيس المنتخب فى أول انتخابات ديمقراطية فى البلاد) إلى نصائح الصندوق بخصوص الإصلاحات ، لقد أدى الانصياع إلى هذه النصائح إلى إغلاق ثلاثة أرباع مصانع النسيج الوطنية ، واستجلاب ملابس مستعملة من البلدان الغربية . كما أدت إصلاحات الصندوق كذلك إلى تضخم يتعدى ٢٠٠ ٪ ، وإلى انسحاب شركات متعددة الجنسية من العمل فى البلاد ، وقد نتج عن ذلك فقد خمسين ألف وظيفة فى خلال عامين من الإصلاحات .

لقد وقع صندوق النقد الدولى فى أخطاء عديدة ، فقد ارتدى «نظارة العمى الأيديولوجي» بشأن دور الحكومات والأسواق ، وتبنى رؤية اقتصادية كلية لحل مشكلات هى فى الأصل ذات طبيعة بنيوية structural تختص بالحكومة وقضاع الأعمال وليست ذات طبيعة اقتصادية . إضافة إلى ذلك اتخذ الصندوق فى وصفاته الإصلاحية موقف الرفض من الأخذ فى الاعتبار لنموذج التنمية فى شرق آسيا .

## البنك الدولى :

يعتبر الهدف الرئيسى للبنك هو مساعدة البلدان النامية فى رفع مستوى معيشتها مقاساً بمتوسط الدخل القومى بالنسبة للفرد ، وبرغم أنه طبقاً لميثاق البنك فإن مساعداته تسترشد بالتنمية الاقتصادية وحدها دون أى ترتيبات سياسية ، إلا أنه قد حدث فى الثمانينيات أن صاغ البنك توجهات جديدة فيما أسماه قروض لضبط

البنية Structural adjustment Loans تهدف إلى زيادة قدرة البلدان النامية على المنافسة في الاقتصاد العالمي ، وتقضى هذه التوجهات بتشجيع وتسريع التغييرات السياسية الخاصة بالتحويل إلى الأسواق المفتوحة ، وتقليص الدعم ، والخصخصة ، وتقليل دور الحكومات . لقد عكست سياسات البنك انحيازه إلى الأيديولوجية الفردية الأنجلوأمريكية ، ووقعت هذه السياسات في نفس خطأ صندوق النقد الدولي بخصوص «أحادية الرؤية» ، وعدم الأخذ في الاعتبار لتجارب شرق آسيا والمعجزة اليابانية حيث تميزت هذه التجارب بوجود دور فعال للحكومة .

إن تقييم سياسات البنك الدولي لابد وأن يأخذ في الاعتبار مفهوم «التنمية» development حيث ينبغي أن ينتج عن التنمية مساواة أكثر في المشاركة في السلطة، والثروة ، وفي المستويات العليا من التعليم ، وفي فرص أكبر من أجل الإنجاز. وبالأخذ في الاعتبار لمفهوم التنمية عند تقييم اتباع البرازيل لسياسات البنك ، فإننا نجد أن البرازيل كانت من أكثر المستفيدين من البنك حيث تم إقراضها بمبالغ وصلت إلى أكثر من ١٠٠ بليون دولار ، وعلى مدى عشرين عاماً بلغ النمو السنوي في إجمالي الناتج القومي البرازيلي مستوى عال (٧-٨ ٪) ؛ ولكننا نجد أيضاً أن لدى البرازيل أكثر التطرفات على مستوى العالم في عدم المساواة في توزيع الدخل ؛ حيث يعيش ٤٠ ٪ من السكان في مجاعة ، هذا بالإضافة إلى تدهور أوضاع البيئة في البرازيل .

## حقائق عالمية جديدة بخصوص التنمية :

إن البنك الدولي في حاجة إلى التحول إلى نموذج استرشادي مختلف عما هو قائم فيه . تدفع إلى ذلك الحقائق الجديدة التالية بخصوص التنمية العالمية :

١ - أن بلداناً عديدة ليست بلداناً على الإطلاق ، فهي بقايا عهد الاستعمار ، وقد جاءت إلى التاريخ بالصدفة ، وبخصوص التعامل مع هذه البلدان فإن ما كان مقبولا منذ زمن من تعاملات (تدفع إليه الرغبة في تحجيم الشيوعية) لم يعد مقبولا أو مبرراً الآن .

٢ - أن التنمية تتطلب إعادة توزيع السلطة ممن يملكونها إلى من لا يملكونها . هذه العملية هي اقتصادية - فقط - من الناحية السطحية ، لكنها في الحقيقة عملية كلية تتضمن أيضاً تعاملات وتغييرات سياسية واجتماعية ونفسية .

٣ - واستكمالاً للنقطة السابقة فإن التنمية تتطلب تغييراً جذرياً ، وهنا تثار أسئلة حرجة وربما متناقضة : من يغير من ؟ بأي سرعة ومن أجل أي غرض يكون التغيير ؟ مصالح من هي التي يجرى خدمتها ؟

٤ - كل المساعدات الأجنبية من شأنها التدخل في السياسات الداخلية ، وهي بالتالي سياسية مهما يذكر ميثاق البنك الدولي غير ذلك .

من هذه النقاط يتضح أنه ينبغي تصنيف البلدان وأشباه البلدان طبقاً للاستعداد السياسي للتنمية ، ثم التأكد بعد ذلك من أن الضخ الاقتصادي يأتي بشكل يُسرّع من هذه التنمية .

بعد الحرب العالمية الثانية حضر إلى اليابان وفد من الاقتصاديين الأمريكيين كمستشارين (ضمن فريق الجنرال ماك آرثر) من أجل المساعدة على إحياء اليابان . نصح الخبراء الأمريكيون المسؤولين اليابانيين بأن تقوم اليابان بالتركيز على الصناعات كثيفة العمالة ، وذلك للأخذ في الاعتبار لميزات انخفاض تكلفة العمالة ، ولحل مشكلة قوة العمل في اليابان . إلا أن اليابان فعلت العكس ، وكانت المعجزة اليابانية خارج كل التوقعات .

وبخصوص تجربة اليابان يقول ميوهي شينوهارا Myohei Shinohara مهندس تنمية اليابان بعد الحرب أن وزارة التجارة الدولية والصناعة في اليابان طبقت معيارين محددين ، عند اختيار قطاع صناعي معين ؛ من أجل أن يتم تشجيعه وحمايته . هذين المعيارين هما :

أ - مرونة الدخل Income elasticity .

ب - التقدم الفني المقارن Comparative technical progress .

وأما من الناحية التنفيذية .. فإن التنمية في شرق آسيا قد تميزت بالتالي :

١ - اتفاق وإجماع أعضاء المجتمع بخصوص «ماذا تعني التنمية ؟» ، و «كيف يمكن تحقيقها» ؟

٢ - حماية الأسواق المحلية .

٣ - قيام الحكومة بعملية تخصيص الموارد على قطاعات بعينها ؛ من أجل جعل هذه القطاعات قادرة على اكتساب نصيب في السوق العالمي .

٤ - توجيه إجباري لاستيعاب المدخرات في منح مخصصة للتنمية .

٥ - إدارة الاستثمار الأجنبي على أرض الوطن بواسطة بيروقراطيين مهرة ، يعملون من أجل خدمة «المصلحة القومية» ، كما هي معرفة بواسطة قيادات قوية ، وكما هي محمية بواسطة إجماع قومي .

٦ - التدخل الحكومي المكثف في استراتيجية التنمية ووجود علاقة لصيقة بين الحكومة والبيزنس القومي .

٧ - احترام «أقل من الكامل» للأسواق الحرة والتجارة الحرة .

دول شرق آسيا .. ماذا فعلت ؟

وما أهم معالم هذا النموذج :

هذا ، ويمكن اعتبار الإجماع القومى فى التنمية الآسيوية يتميز بتوسيع وانتشار المشاركة فى المكاسب والآلام ، كما يتميز بالحفاظ على حكومة محترمة وقوية تخطط لمستقبل البلد ولتعليم درجة أولى «للجميع» .

من الجدير بالانتباه أن الجات تقوم على فكرة «سلفية» صدرت عن ديفيد ريكاردو عام ١٨١٧ . تقول هذه الفكرة أن «التجارة تكون بين شركات ، وأن الجميع سيستفيد إذا كان السوق حراً مفتوحاً مع تدخل حكومى محدود» . المهم هنا أن ريكاردو كان يفكر لمصلحة إنجلترا ، والتي كانت فى هذا الوقت تشتهر وتتميز بمنسوجاتها ، والتي كانت تكنولوجيايتها هى التكنولوجيا الراقية لهذا الزمن .

رغم ما تعانيه الولايات المتحدة من تآكل فى الموارد البشرية والمادية (لأسباب مثل : المدارس الرديئة - الصناعات غير التنافسية - تركيز رؤوس الأموال فى العمل على أغراض قصيرة المدى - سياسات حكومية موجهة للمستهلك - علاقات قصيرة الرؤية بين البيزنس والحكومة ... إلخ) ، إلا أن أهمية أمريكا للعالم لم تنقص . غير أن الاحتفاظ بالدور الأمريكى له متطلبات ، من أهمها ما يلى :

- \* الإلتباه إلى أن النموذج الأمريكى «الفردية» لم يعد مناسباً .
- \* تنمية علاقات قوية مع مراكز القوة الآسيوية (فى اليابان والصين) .
- \* إحياء القدرة الأمريكية على المنافسة فى الاقتصاد العالمى فى قطاعات التكنولوجيا الراقية .
- \* وجود حس يختص بغرض أخلاقى moral .

تنبع الحاجة إلى منظمة للاقتصاد العالمى من التداخل والإرتباط بين كل من التجارة ، والاستثمار ، والعملات وأسعارها ، مما يدفع إلى أهمية وجود إدارة تنسق بين هذه الأمور على مستوى عالمى . إن هذه المنظمة WEO يمكن أن تتميز بالتعامل مع المشكلات فى إطار تكاملى وليس إطار تجزئى ، فعلى سبيل المثال يكون التعامل مع سياسات الهجرة بالتنسيق مع قدوم استثمارات ، وكذلك مع تقديم حوافز لزيادة التعاون فى التوصل إلى وظائف جديدة ، وفى تنمية المهارات .... إلخ .

إن مهام منظمة الاقتصاد العالمى WEO بالنسبة للتنمية يمكن أن تتضمن ما يلى :

- \* التعامل مع التنمية كعملية سياسية ، حيث هى فعلاً كذلك ، واستخدام كل الآليات التغييرية الممكنة لدفع التنمية .
- \* تنظيم وتوجيه شركات متعددة الجنسية خصيصاً من أجل أغراض تنمية .

## الاتفاقيات العامة للتعريف والتجارة GATT :

## شروط تجديد الدور الأمريكى :

## نحو منظمة للاقتصاد العالمى World Economic Or- ganization

- \* إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحيث يخرجان من التوجه الغربى ويستخدمان خبرة آسيا ، وذلك من أجل السماح بمدى أوسع من السياسات التنموية المناسبة للحكومات .
  - \* تصميم برامج خاصة لتشجيع متعددات الجنسية على امتداد نشاطها فى البلدان النامية .
  - \* عمل تخطيط بيئى كوكبى يغطى أموراً مثل «الحلول التكنولوجية للمشكلات البيئية» .
  - \* تصميم برامج عالية الكفاءة لمساعدة البلدان الفقيرة .
  - \* إدارة فاعليات التجارة العالمية ، مع الأخذ فى الاعتبار لمشكلات واحتياجات خاصة ببلدان أو أعضاء منفردين .
  - \* دفع كل من التجارة والاستثمار الأجنبى المباشر من خلال مواجهة أسئلة ، مثل :
    - من يحصل على فوائد الاستثمار الأجنبى ؟
    - وأين تتدفق هذه الاستثمارات الأجنبية ؟
    - وما الآثار المترتبة على ذلك ؟
- ومن المتوقع أن تقود هذه المنظمة WEO حركة العالم نحو فهم مشترك لقضايا التجارة والاستثمار ونحو اتفاق أحسن وأكثر عدلاً .



## الفصل الثالث

### القيادة الكوكبية

من يمكنه أن يقود العالم؟

إذا كان لأي بلد أن تقود العالم إلى القرن الـ ٢١ ، فإنها الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك حيث تنشغل الصين بحدودها ، وحيث اليابان في حرج من تحول قوتها الاقتصادية إلى تأثير سياسى يسىء للبيزنس اليابانى ، ويدفع الجيران إلى الخوف . وحيث لا تزال ذكريات القسوة الألمانية تعرقل تحقيق دور أكبر لألمانيا . إن القيادة يمكن أن تكون للولايات المتحدة من خلال حكومتها ، ومن خلال مؤسساتها متعددة الجنسية ، غير أنها لا تستطيع ذلك إلا من خلال مشاركة أوروبا واليابان والصين والبلدان الآسيوية الأخرى سريعة النمو . وهنا يجدر الانتباه إلى أن الإمكانية الأمريكية للقيادة تتآكل ، وبالتالي فلا وقت للانتظار ، وفي الوقت نفسه فإنه يبدو أن الولايات المتحدة لا تستطيع الهرب من مسؤولياتها في تنظيم القيادة الجماعية التي يحتاجها العالم. إن الأمر يتطلب إعادة التنافسية الأمريكية ؛ خاصة في الصناعات المستقبلية ، وهي تلك التي تقوم على تكنولوجيات راقية ، وتؤدي إلى قيمة مضافة عالية ، وتحقيق دخلاً كبيراً وأجوراً مرتفعة . لا مفر من ذلك خاصة وقد أصبحت الولايات المتحدة في نهاية ١٩٩٤ أكبر مستدين في العالم ( ديون خارجية تقدر بـ ٧٥٠ بليون دولار ) ، وهذا هو السبب في تدهور قيمة الدولار .

محددات استنهاض أمريكا

يتطلب استنهاض الولايات المتحدة أمرين أساسيين :

١ - التحول عن الأيديولوجية الفردية individualism إلى الكوميونيتارانية Communitarianism (\*) .

٢ - تعظيم مصادر التنافسية القومية (\*\*) بشرياً ومادياً .

إن الأمرين المشار إليهما مرتبطان ببعضهما البعض ، ويقومان على مواجهة التحدى اليابانى وأيضاً التحدى الأوروبى (خاصة الألمانى) ، انظر جدول - ١ . لذا فمن الواجب تعرف أساسيات الاقتصاد القومى فى اليابان ، وبقية البلدان الآسيوية المتحدية Challengers (\*\*\*) .

(\*) يقصد المؤلف بالـ Communitarianism التوجه المجتمعى السائد فى أنظمة شرق آسيا وعلى وجه الخصوص فى اليابان ، وسنعبّر عن هذا التوجه أو الأيديولوجى فيما يتبع بتعبير «الكوميونيتارانية» .

(\*\*) المقصود بالتنافسية القومية قدرة الأمة على اكتساب مستوى معيشى متصاعد لشعبها ، من خلال إنتاج البضائع والخدمات التى تجتاز اختبارات الأسواق الدولية .

(\*\*\*) رغم اختلاف الوضع الآن بالنسبة إلى الوزن الاقتصادى لبلدان شرق آسيا ، إلا أننا نفضل الحفاظ على تكاملية الإطار الذي عرض من خلال المؤلف أطروحة ، ونحتفظ بالتعقيب فى الفصل الأخير من الكراسة .

## جدول رقم (١)

نصيب ثمانى دول فى الصادرات (بالنسبة المئوية).

١٩٨٧	١٩٨٠	١٩٧٠	
١٣,٧	١٧,٠	١٨,٦	الولايات المتحدة
١٨,١	١٤,٩	١١,٧	اليابان
٢١,٥	١٩,٩	١٩,٩	ألمانيا
٨,٤	٧,٩	٧,٢	فرنسا
٨,١	٩,٧	١٠,٦	إنجلترا
٨,٤	٧,٩	٧,٢	إيطاليا
٤,٩	٤,٠	٦,٢	كندا
٣,٠	٢,٩	٣,٤	السويد

إن هذه الأساسيات تتضمن ما يلى :

- ١ - إدخاراً شخصياً محلياً عالياً .
- ٢ - استثمار فى الصناعات التصديرية .
- ٣ - اهتماماً بالتعليم والتدريب المنتج لمهارات إدارية حديثة وطموحات متطورة ، واجتياز العمل الصعب اللازم لإحداث اختراق من خلال أداء هذه الإمكانيات (الناجمة عن التعليم والتدريب) .
- ٤ - خطة للتحرك فى أعلى سلم التكنولوجيا ، من خلال توزيع الاستثمار وخطط لاستيعاب أنصبه فى السوق فى قطاعات ، تتوجه للمستقبل ، وتضمن أرباحاً وفرصاً عالية .
- ٥ - التآزر والتضافر بين إدارات المؤسسات وأسواق المال (أسواق التمويل) ، مع التركيز على «الصحة» طويلة المدى للشركات .
- ٦ - سياسة تجارية تخدم الأولويات الاستراتيجية الوطنية ، وتسمح بالتنافسية لقطاعات محددة دون حماية غير التنافسى .
- ٧ - سياسة حكومية للتنمية التكنولوجية ، تحقق كل ما ذكر من قبل ، وتشجع التعاون والتنسيق بين المؤسسات الصناعية ؛ من أجل تنمية تكنولوجيات جديدة ومنتجات ناجحة تجارياً .

٨ - إتباع سياسات للموارد البشرية تهدف إلى ربط كل العاملين بالشركة ونجاحها ، وذلك من خلال :

- توظيف طويل المدى .
- مشاركة فى صنع القرار .
- فروق ضئيلة - نسبياً - بين رواتب القمة والقاع .
- رغبة عامة فى اقتسام الآلام والمكاسب .

إن النموذج الآسوى يقوم على خصائص مهمة ، يمكن تبينها كالتالى :

\* توجه الاستراتيجية الاقتصادية ناحية المنتجين ، أكثر من توجه ناحية المستهلكين .

\* أن مهمة الحكومة أن تصمم استراتيجية اقتصادية تنافسية ، وعليها يقع دور مهم بالنسبة للتكنولوجيات والصناعات التى لها أهمية حرجية بالنسبة لمستقبل الأمة .

\* أن مهمة البيزنس هى الحفاظ على الصحة طويلة المدى للمؤسسة وذلك من أجل صالح المجتمع ككل .

\* أن العلاقة بين المديرين والمدارين العاملين managers and managed يجب أن تكون توافقية أو تناغمية ؛ لأن لكليهما نفس المصلحة فى إنعاش الشركة . وأما أصحاب الأسهم فعائداتهم تتواجد طالما هناك فوائد وعائدات للآخرين (فى المؤسسة والمجتمع) .

\* أن أعضاء أى مجتمع لهم حقوق وعليهم واجبات ، وعلى المجتمع - وليس الأفراد - تحديد هذه الحقوق والواجبات طبقاً لاستراتيجية الأمة .

وربما تجدر الإشارة فى إطار الحديث عن النموذج الآسوى إلى أن اختلافاً رئيسياً بين هذا النموذج الكوميونيتاريانى (أو الآسوى) ، والنموذج الخاص بأوروبا الشرقية ، هو أن النموذج الآسوى كان دائماً متوجهاً إلى خارج الحدود ، مركزاً قبل كل شئ على التنافسية الكوكبية فى الاقتصاد العالمى ، وكانت علاقات العمل والسياسات الاجتماعية ، وكل شئ آخر مثبتاً على هذا القصد . وربما تتضح الأهمية والأبعاد الأخلاقية للنموذج الآسوى أكثر وأكثر ، عند التمعن فى العبارة التالية ، التى وردت فى كتاب بول كينيدي Paul Kennedy فى كتابته «الاعداد للقرن الـ ٢١» . تقول العبارة : «... إن دولية التصنيع والتمويل تأكل قدرة الشعوب على ضبط شئونها ... إن المنطق الحقيقى الخاص بعالم دون حدود هو أن لا أحد يكون منضبطاً فيما عدا - ربما - مديرى متعددات الجنسية والذين تقع عليهم

مسؤوليات تجاه حاملي الأسهم والسندات ، هؤلاء الذين يمكن القول بأنهم أصبحوا السادة الجدد ، وهم يستثمرون في أى شيء يمكن الشركة من كسب أعلى عائد . وهكذا تكتشف شعوب الأرض أن حياتهم تتأثر أكثر من أى وقت مضى بقوى هي غير مسؤولة irresponsible وذلك بالمعنى الكامل للكلمة .

يمكن اعتبار أن مفهوم وحدود المجتمع أمر يعتمد على الموضوع «المعنى» بالاعتبار . فمثلاً بخصوص الأوزون أو ارتفاع حرارة الكرة الأرضية أو قيم تغيير العملات أو سياسات التجارة ، فإن العالم يكون هو المجتمع المعنى . وأما عندما نأتى إلى الأمور الخاصة بالوظائف والصحة والسكن والدخل والإغراق بالسموم ... إلخ فإن المجتمع المعنى يصبح أكثر محلية . وعموماً يمكن القول أنه فى إطار العولمة فإن المجتمع المعنى relevant society بالنسبة لعدد متزايد من الاحتياجات يصير هو العالم، وعليه فإن المستقبل يتطلب - بالتأكيد - طرقاً جديدة ومتطورة للتأكد أن «البيزنس» (خاصة متعددات الجنسية) يعمل بشكل مسئول ؛ أى يقوم بخدمة احتياجات المجتمع .

المجتمع فى إطار العولمة .. ما هو ؟ .. وما احتياجاته ؟

كيف يقوم المجتمع بتحديد احتياجاته ؟

يمكن أن يتم ذلك من خلال أحد طريقتين :

١ - الآليات الخاصة بالمحليات والحكومات والاتحاديات والإطار الإقليمى و «الحكومة العالمية» .

أو ٢ - أن يترك الأمر للتنافسية عبر الشركات ، من خلال سد احتياجات السوق .

وبخصوص قدرة المجتمع على ربط أنشطة البيزنس بالاحتياجات المجتمعية فإن هناك ٤ وسائل لذلك ، هي :

١ - تحديد مقاصد التنافسية فى المجتمع بما يسد احتياجاته .

٢ - نظم الرقابة .

٣ - التشاركية أو التعاون بين الحكومة والبيزنس .

٤ - أسلوب من شأنه امتلاك المجتمع (أو الدولة) لوسائل الإنتاج .

وإذا كان الاتحاد السوفيتى قد استخدم الوسيلة رقم ٤ فقط ، فإن اليابان قد استخدمت «توليفة» من الوسائل الأربعة ، وذلك حيث التنافسية ليست غاية فى حد ذاتها ، ولكنها وسيلة للتوصل إلى احتياجات مجتمعية محددة قبلاً (مثل التنافسية التصديرية) .

## العمال يجلسون في مجلس إدارة شركات أمريكية :

لقد حدثت تغييرات في مصادر السلطة الإدارية في شركات أمريكية عملاقة .  
تأتى هذه التغييرات نتيجة الإنجازات ، التى صاحبت الشركات الألمانية واليابانية التى  
بيّنت وجود نموذج مختلف تماماً بخصوص السلطة وتحديد الأهداف .

لقد اتجهت بالفعل شركات مثل NUMMI (والتي أشرنا إليها فى السابق)  
وفورد وكريسler إلى إتاحة الفرصة لممثلى إتحاد العمال فى التواجد فى مجلس الإدارة ،  
وفى الشركات الثلاث نجد أن حق الإدارة يأتى بازدياد تدريجى من المدارين (أو  
العاملين) . وفى المقابل لا يزال لأصحاب الأسهم أهمية ، لكن المسألة هى تغيير فى  
الأولويات ، وهو أمر يتعلق بالتنافسية واستمرار حياة المؤسسة .

إن مثل هذه التغييرات تمثل قدراً من التحول فى المجتمع الأمريكى من نموذج  
الفردية individualism إلى نموذج الكوميونيتاريانية Communitarianism . إن  
ذلك القدر من التحول يأتى من خلال إدراك أن التضاد أو التصادم بين المصادر  
المختلفة للسلطة يسبب قدراً من عدم اليقين ، أما التكامل بين مصادر السلطة - كما  
فى ألمانيا واليابان - فإنه يساعد على توجه المؤسسة بقدر أكبر إلى ما يحقق صحتها  
على المدى الطويل ، وهو الأمر الذى يعطى للمديرين ثقة أكبر بخصوص أهدافهم  
ومقاصدهم .

## أهداف شركة ميتسوى :

وكمثال لأهداف تحقق صحة مؤسسية طويلة المدى ، يصف أحد مديرى  
شركة ميتسوى Mitsui (العلاق اليابانى والذى وصلت مبيعاته إلى ١٢٠ بليون  
دولار عام ١٩٨٦) أهداف شركته كما يلى (مع الاهتمام بترتيب السرد) :

١ - المساهمة فى احتياجات المجتمع اليابانى وخدمة الطريق لتحقيق هبة وعظمة  
أكثر لليابان .

٢ - تحقيق ربح للشركة بالقدر الذى يساعد فى تحقيق رفاهية وسعادة للعاملين .

٣ - دفع وتقوية روح ميتسوى من أجل المستقبل . إن هذه الروح تأتى الرابعة  
مباشرة بعد السماء (أو الجنة) والأرض والإنسانية .

إن الفارق بين رسالة المؤسسة (أو الشركة) فى كل من اليابان والولايات المتحدة  
يمكن التعرف عليه بقدر شبه كمى من الجدول التالى (جدول ٢-٢) .

جدول رقم (٢)

ترتيب أهداف الشركات الأمريكية واليابانية (\*) .

اليابان	الولايات المتحدة	الهدف
٤,١	٨,١	عائد الاستثمار
٠,١	٣,٨	زيادة السعر (للأسهم)
٤,٨	٢,٤	النصيب فى السوق
٢,٣	١,٥	تحسين الخصائص المالية للمنتج (بفتح التاء)
٢,٤	١,٥	عقلنة الإنتاج والتوزيع
٢,٠	١,٣	زيادة رأس المال الأساسى
٣,٥	٠,٧	نسبة المنتجات الجديدة
٠,٧	٠,٢	تحسين الصورة الذهنية عن الشركة
٠,٣	٠,١	تحسين ظروف العمل

## نحو مسؤولية مؤسسية للشركات الكبرى:

يمكن الإشارة إلى أن المسؤولية الأولى للشركات متعددة الجنسية تقع تجاه العاملين فيها وتجاه البلد الأم ، وأن المسؤولية الثانية تكون تجاه المجتمعات الأخرى التي تؤثر فيها أنشطة الشركة ، وهنا من الضروري الانتباه إلى أن مصالح المجتمعات الأخرى لا يمكن اعتبارها (أو تعريفها بـ) محصلة رغبات المستهلكين .

وإذا كان فى عديد من البلدان النامية لا يمكن تعريف حاجة المجتمع ، فإن منظمة الاقتصاد العالمى WEO يمكنها أن تقدم المساعدة فى هذا الصدد . حينئذ تكون هذه المنظمة مسؤولة عن توجيه أعمال ومسؤوليات متعددة الجنسيات داخل البلدان النامية (فى مجالات مثل التعليم - نقل التكنولوجيا - الاتصال - تصنيع الغذاء - الخدمات الصحية ... إلخ) .

خلاصة لهذا الفصل يمكن القول أن الأفكار المطروحة هنا لا تقصد إلى تخطيط الشركات متعددة الجنسية ، ولكن مساعدتها فى إيجاد السياق الذى تعمل من خلاله بثقة وفاعلية فى قيادة العالم .

(\*) استخدم فى هذا الإحصاء بيانات من عدد ٢٩١ شركة يابانية ، و ٢٢٧ شركة أمريكية . تم تقييم المعايير الخاصة بالترتيب على أساس أن ١٠ يعنى أقل أهمية ، و ١٠٠ تعنى ذا أهمية قصوى .



## الفصل الرابع

### الأنس الخاصة بإجماع كوكبي

فى إطار الحاجة التى أبرزها بول كينيدي إلى إعادة تعليم الجنس البشرى (فى كتابه عن الإعداد للقرن الـ ٢١) ، وفى أثناء رحلة التوجه إلى ابتكار مؤسسات عالمية جديدة (بخصوص التعاون والتخطيط من أجل العدل والسلام) يستحق الأمر قدر من تحليل أنظمة القيمة الاقتصادية التى استخدمها العالم فى القرن العشرين ، وبالتحديد الرأسمالية - الاشتراكية - الشيوعية . غير أنه يجدر بنا قبل ذلك تعرف (وفحص) المقصود بأيدولوجيا ، وكذلك المهام العالمية للأيدولوجيا .

من يمكنه أن يقود العالم ؟

### الأيدولوجيا

يمكن تعريف الأيدولوجيات بأنها منظومات من الافتراضات عن القيم التى تستعملها المجتمعات لتشكيل أنشطتها . أو بمعنى آخر تكون الأيدولوجيا عملاً إطارياً فكرياً يعرف المجتمع من خلال القيم ، ومن خلاله أيضاً يعطى المجتمع لهذه القيم حيوية مؤسسية .

ومن خلال تعريف الأيدولوجيا ، يمكن التوصل إلى الاستنتاجات المهمة التالية :

\* الأيدولوجيات تمثل جسوراً أو كبارى لحمل قيم مقبولة عالمياً (مثل استمرار الحياة - العدل - احترام الذات - الإيجابية - الاقتصاد ، بمعنى أن تكون الفوائد أكثر من التكلفة ... إلخ) .

\* دون أيدولوجيا لا يوجد مجتمع .

\* الأيدولوجيا ينبغى أن تلائم العالم الحقيقى real world ، وبالتالى كما يتغير العالم تتغير أيضاً الأيدولوجيا ، فهى ليست ولا ينبغى أن تكون «دوجما» .

يمكن تقسيم الأيدولوجيا إلى مكونات خمسة :

### مكونات الأيدولوجيا :

١ - العلاقة بين الإنسان والمجتمع (الفرد - المجموعة - وسائل احترام الذات ... إلخ) .

٢ - الضمانات والمظاهر المؤسسية الخاصة بعلاقة الإنسان مع المجتمع (مثلاً حقوق الملكية) .

٣ - الوسائل المناسبة لضبط إنتاج السلع والخدمات .

٤ - دور الحكومة .

٥ - الإحساس العام بخصوص الحقيقة فيما يتعلق بالقضايا العامة (مثل دور العلم وأهمية التعليم ووظائفه ... إلخ) .

## التحول في الأيديولوجيا :

تماماً كما يحدث التحول في النموذج الاسترشادي (والذي سبق الإشارة إليه) يحدث أيضاً تحول في الأيديولوجيا . وإذا كان التحول في النموذج هو بوجه عام أمر شاق فإنه بالنسبة للأيديولوجيا ربما أكثر صعوبة وأكثر مشقة . فالتحول في الأيديولوجيا يسبقه ابتعاد عن الشرعية القائمة ، أو يسبقه ما يظهر كأنه «شيزوفانيا» أيديولوجية ، وسرعان ما تظهر فجوة بين الولاء للقديم وظهور الجديد . إن المؤسسات التي تغادر الأيديولوجيات السائدة سعياً لموائمة العالم الحقيقي ؛ من أجل الحصول على فرض أكثر وقدرة أبر على مواجهة التحديات تفتقد إلى الشرعية ، وتظل بالنسبة للمجتمع في حالة جنوح (لا ذنب لها فيه) إلى أن تعود إلى الأيديولوجيا السائدة ، أو حتى تتغير هذه الأيديولوجيا بحيث تدعم التصرفات الجديدة .

## الرأسمالية :

تعرف الرأسمالية بأنها نسق يرمي ويؤيد وجود رأسماليين . كما يعرف الرأسمالي بأنه فرد قام بتجميع رأسمال لديه ، أو أن لديه رأسمالاً متاحاً للتوظيف في مشروعات وأعمال تجارية . هذا يعني أن الرأسمالية نسق يعلى من شأن حقوق الملكية الفردية والتملك الخاص ، ويترك فيه توزيع الثروة للتنافس عبر الأفراد المهتمين بمصالحهم في هذا الشأن .

لقد استمدت الرأسمالية شرعيتها من فكر الاقتصادي الاسكتلندي ، آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) والذي يرى أن التنافسية بين الملاك في سوق مفتوح ، تؤدي إلى المجتمع السليم ، كما استمدت شرعيتها أيضاً من فكرة الفيلسوف الانجليزي جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) بأن الحكومة شر لا بد منه ، إنها الأفكار التي اعتبرها كلا الرجلين تتفق مع النظام الطبيعي natural order (هنا ينبغي إدراك أن ما هو طبيعي عند بروتستانت إنجلترا ربما لا يكون كذلك عند كاثوليك إيطاليا أو مسلمي العراق أو كنفوشيوسي الصين أو شينتونيسي اليابان) .

وهكذا يرتبط الفكر الرأسمالي بأيديولوجية فردية . لقد أتت الأفكار الفردية إلى أمريكا في القرن الـ ١٨ ، بعد أن تم وضعها في إنجلترا ، وفي أمريكا وجدت هذه الأفكار أرضاً خصبة قليلة السكان ، حيث اعتبرت الفردية النموذج الخاص بالحلم الأمريكي . ورغم النزعة الفردية الكامنة في المجتمع الأمريكي ؛ إلا أن هذا المجتمع قد شد الآن إلى الكوميونيترانية (من خلال التعامل التنافسي مع اليابان ، ومن خلال متطلبات التكامل البيئي) . وهذا لا ينسبنا أن الولايات المتحدة كانت في الأصل لمبدأ كوميونيترانيا ، ولا ينسبنا العكس وهو أن الفردية (كما يقول صمويل هينتينجتون) موجودة في القلب جداً من الهوية الأمريكية ؛ بحيث أن الأمريكيين

لا يمكن أن ينفذوا عن الفردية ، دون أن يصبحوا غير أمريكيين . هنا ينبغي تجنب التوصل إلى افتراض خاطيء ، وهو أنه طالما الرأسمالية مرتبطة بأيدولوجية فردية وأن الاشتراكية مرتبطة بأيدولوجية مجتمعية (أو كومونيستارية) ، وطالما أن الرأسمالية هزمت الاشتراكية ، فتكون الفردية قد عزمت المجتمعية . الحقيقة هي أن الأيدولوجيات الثلاث أصبحت بدون معنى meaningless حيث أنها قد استبدلت بمخلوطات متباينة من الثلاث أيدولوجيات . هذه المخلوطات mixtures تختلف جذرياً عبر المجتمعات القومية والإقليمية ، ولكن كلها تشترك في أيدولوجيا . مجتمعية communitarian ideology تتعارض مع الأيدولوجية الفردية individualistic ideology .

من المهم هنا أن لا يغيب عن الأذهان المثال الهام الخاص بأوروبا الشرقية . لقد هزت الجلاسنوست والبيرسترويكا هذه البلدان ؛ مما جعل قياداتها تنحى جانباً المناهج القديمة ، وتتجه إلى استقدام أنقى أشكال الرأسمالية (التجارة الحرة - السوق الحرة - المؤسسات الحرة - الكيانات الخاصة - الحكومة المحدودة ... وأشياء أخرى) ، ولم يمر وقت طويل قبل أن تدرك هذه القيادات أن تقاليدهم السياسية وسياساتهم ، وكذلك الأهداف الاستراتيجية العالمية تتطلب خطوات هي بطبيعتها مجتمعية (وليست فردية) ، وهي :

- \* احتياج العمال إلى أسهم في المشروع الذي يعملون فيه .
- \* وجوب تحجيم حقوق الملكية لأسباب بيئية ، وللتأكد من توزيع متعادل للدخل .
- \* واجب الحكومة في أن تخطط وتفكر بشأن الاحتياجات طويلة المدى للمجتمع .

. community

ربما يمكن القول إذاً أن الخيارات لدى كل الأمم هي خيارات في إطار مجتمعي (كومونيستاري) ، حيث نجد على أرض الواقع قوى عولمية (أو كوكبية) global forces (مثل التنافسية التجارية وحماية البيئة) تدفع المنظومات الوطنية تجاه تقارب أيدولوجي ، مما يجعل التباينات - حتى بين الأشكال المختلفة للكومونيستارية - تتقلص .

## الاشتراكية :

ظهرت الاشتراكية في الثلاثينيات من القرن الـ ١٩ في إطار المواجهة والاعتراض على ما أحدثته الرأسمالية من عدم عدالة . ولقد عرف جوزيف شومبيتر الاشتراكية بأنها «شكل مؤسسي يتم فيه التحكم في وسائل الإنتاج ، وفي الإنتاج نفسه بواسطة سلطة مركزية» ، كما وردت في قاموس اكسفورد باعتبارها «نظرية سياسية لتنظيم المجتمع تهدف إلى (وتدافع عن) الملكية والتحكم في وسائل الإنتاج

والأرض ... إلخ لتكون بواسطة المجتمع ككل . ولتكون الإدارة والتوزيع من أجل مصالح الجميع .

ربما يكون المصطلح communism قد استعمل لأول مرة في فرنسا عام ١٨٤٠ ، ثم استخدمه كارل ماركس عام ١٨٤٨ في مطبوعة «المانيفستو الشيوعي» .

## الشيوعية :

تشير الموسوعة البريطانية إلى الشيوعية باعتبارها نظاماً للمجتمع ، تكون فيه الملكيات properties مملوكة بواسطة المجتمع ؛ حيث تقسم الثروة بواسطة المواطنين طبقاً لاحتياجاتهم . وعند ظهور الاتحاد السوفيتي في منتصف القرن العشرين أصاب الخلل استعمال كلمة شيوعية ؛ حيث صار المصطلح يعنى أى نظام تقوم عليه مؤسسات سياسية تصف نفسها بالشيوعية .

في نهاية هذا العرض للأيديولوجيات الثلاث الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية يمكن القول أنها كانت مخلوقات القرن الـ ١٩ ، وأنها قد اكتسبت معانيها من تفاعلها مع بعضها البعض ، وأنه بنهاية القرن العشرين تداخلت هذه الأيديولوجيات وحدث لها قدر من الإذابة . لقد قامت الأنظمة الرأسمالية باستيعاب واستلهاهم معظم أهداف الاشتراكية (وربما وسائلها أيضاً) ، كما أدركت الأنظمة الاشتراكية أن وصولها إلى أهدافها السامية ، أمر يتطلب عديداً من الوسائل الرأسمالية . لقد كان جوزيف شومبيتر إذاً محقاً جزئياً عندما توقع أن الرأسمالية ستحطم نفسها ، لقد أعطى لذلك ثلاثة أسباب :

١ - أن البيروقراطية في المؤسسات الكبرى ستقلل من الابتكار ، والذي هو أساس لنجاح الرأسمالي .

٢ - ضعف الفردية نتيجة لتغلغل وانتشار الملكية .

٣ - أن الرأسمالية تشجع الطموح النقدي وإنتاج مثقفين لديهم «شغف كبير بالحركة الاجتماعية» .

وهكذا كانت أسباب ومظاهر التحرك من الرأسمالية والاشتراكية إلى المجتمعية أو «الكوميونيتارية» .

لابد من الاعتراف بأن التنمية في الأنظمة الاقتصادية الآسيوية ليس لديها ما تفعله مع الـ isms الغربية (الكابيتاليزم - السوشاليزم - الكوميونيزم) ، وهى أنظمة تواصل - مجتمعية (كوميونيتارية) تشترك في خاصية وجود هذا التواصل وتختلف بخصوص أشكاله . فمثلاً في الصين وتايوان يكون هدف البيزنس إثراء العائلة Familism ، بينما في اليابان يكون خدمة الهيبة الأعظم للوطن ورفاهية

## كوميونيتارية الانظمة

## الآسيوية

أعضاء المؤسسة . وبوجه عام يمكن اعتبار المحرك (أو المحفز) الرئيسى فى أنظمة آسيا انتعاش المجتمع ، وليس سيادة الفرد.

يمكن ذكر الخصائص الرئيسية فى هذا الخصوص بإيجاز كما يلى :

١ - علاقات تعاونية (بين البيزنس والحكومة - المديرين والمدارين ... إلخ) تنتج مستوى عاليًا من «الإجماع» consensus كخلفية للأهداف القومية .

٢ - قيام الاتفاق والإجماع على أساس عدالة المشاركة فى كل من «الكسب الاقتصادى» .. و .. الألم الاقتصادى (ملحوظة : لدى بلدان شرق آسيا أحسن درجة تساوى فى توزيع الدخل على مستوى العالم) .

٣ - إعطاء التنافسية القومية أولوية على مستوى الأهداف القومية مما يساعد الأمة فى الحصول على نصيب من السوق العالمية بالنسبة لعائدات المنتجات ذات القيمة المضافة العالية ، وفى هذا الإطار لا يكون هناك تمييز ظاهر ، أو مؤثر بين القطاعين العام والخاص .

مهما كانت هناك جذور فردية أو رأسمالية فى العقيدة الدينية ، فإن هذه الجذور قد تشتت الآن وتبخرت .

من الأمثلة على ذلك قول البابا بول السادس (١٩٦٧) : «لا تعطى الملكية الخاصة لأى فرد حقًا مطلقًا أو غير مشروط . لا أحد يحق له الاحتفاظ ( من أجل استخدامه الخاص) بما ليس هو فى حاجة إليه بينما يكون هناك آخرون محرومون من الضروريات» .

ومن الأمثلة أيضًا قول البابا جون بول الثانى (١٩٩٣) فيما قد يعتبر أكبر هجوم من الكنيسة على الفردية : «ليس من المقبول القول أن هزيمة ما يطلق عليه اشتراكية بترك الرأسمالية كنموذج وحيد للتنظيم الاقتصادى» .

## الخصائص الكوميونيتاريانية للا'نظمة الآسيوية :

## الكوميونيتاريانية من منظور الفكر الدينى :

## الفصل الخامس

### أيديولوجية العالم : تباينات فى إطار كوميونيتاريانى

بالطبع لن تكون هناك أيديولوجية واحدة للعالم ، لكن ستكون هناك ضغوط متباينة تدفع إلى «نجانس أيديولوجى» . ومن وجهة نظر إزرا فوجل (١٩٨٧) أن من أهم هذه الضغوط التصاعد التنافسى لشرق آسيا\* ، حيث يرى أن استمرار هذا التصاعد سيؤدى إلى نظام دولى أكثر كوميونيتاريانى more communitarian يتزايد فيه تكامل شركات البيزنس حول العالم ؛ مما يؤدى إلى إدارة أكثر عالمية للتنافسية . هذا ومن الثابت كما جرت الإشارة من قبل أن الثمانينيات والتسعينيات قد شهدت تغييراً فى القواعد والعلاقات الخاصة بالبيزنس والحكومة فى الولايات المتحدة وذلك نتيجة أمرين مهمين : هما الحاجة إلى مواجهة التنافسية اليابانية ، والحاجة إلى التكامل البيئى . إن هذا التغيير يشكل خروجاً عن الأيديولوجية الفردية . إن المؤسسات والمجتمعات التى تمارس (أو تتجه إلى) الخروج عن الأيديولوجية الفردية تصبح عملياً فى مرحلة تحول بالنسبة للنموذج الاسترشادى ؛ فهى تخرج من باراديم قديم إلى باراديم مختلف .

وبينما تسير الأمور على هذا النحو يصبح من المفيد التعرف على (أو محاولة تحديد) عناصر الأيديولوجية الكوميونيتاريانية .

إن هذه الأيديولوجية تتكون من ستة عناصر :

- ١ - التواصلية المجتمعية أو الكوميونيتاريانية communitarianism (وتتصف بالمساواة أو التعادلية فى النتيجة ، وفى التسلسل الهرمى hierarchy) .
- ٢ - الإجماع العام (سواء بالإجبار أو بالطاعة) .
- ٣ - حقوق وواجبات العضوية .
- ٤ - الحاجات المجتمعية .
- ٥ - حكومة تخطيطية نشطة .
- ٦ - الكلية (التناول الكلى) holism .

وقبل تناول هذه العناصر ببعض التفصيل تجدر الإشارة إلى أن المجتمع

(\*) بعد عشر سنوات من وجهة النظر هذه وقعت الأزمة المالية المشهورة لدول شرق آسيا ، فهل يعنى ذلك شيئاً بالنسبة للتناقض بين الفردية والكوميونيتاريانية ، ذلك أمر سنشير إليه فى الفصل السادس (عارض الكتاب) .

community شيء أكثر من مجموع الأفراد المكونين له . إنه شيء عضوي له ذات خاصة ، وليس مجرد تجمع من ذرات هي الأفراد . فالمجتمع ككل كائن له احتياجات خاصة وملحة ، وهي احتياجات تذهب إلى أبعد من احتياجات أعضاء من الأفراد . ومن هذا المنظور يمكن إدراك أنه إذا كان المجتمع (سواء هو مصنع أو مدرسة أو شارع أو دولة ... إلخ) مصمم جيداً فإن هوية أعضائه المكونين له ستتحده به بقوة ، وسيعظم هؤلاء الأعضاء قدراتهم من أجله (ومن أجل هويتهم) ، وأما إذا حدث العكس ، وكان المجتمع فقيراً في التصميم (وبالتالي فقير في الهوية والأعضاء) فسيفترب أفراداه ويحبطون .

وفيما يلي إطلالة موجزة على عناصر الأيديولوجية الكوميونيتارية :

#### ١ - المساواة أو التعادلية في النتيجة أو في البناء التنظيمي الهرمي :

المجتمع الطيب الناجح هو الذي يوائم نفسه لتحدي وجود عدم المساواة في البيئة الخارجية له ؛ بحيث يستطيع من (خلال نشاط مجتمعي) أن ينتج مساواة لأعضائه . هذا ، ويجد الأفراد ذواتهم من خلال معرفة وقبول مكانهم في البناء المجتمعي ، حيث يتم ذلك بطرق مختلفة (منها على سبيل المثال نظام سلسلة الامتحانات المتتابعة الصعبة للتلاميذ في اليابان ، والتي من خلالها تبرز النخبة - ومنها أيضاً - في زمن مضى العلاقة بالآلة أو الملك ... إلخ) .

#### ٢ - الإجماع العام :

يحدث ذلك بشكل أوتوقراطي (بالعلاقات التسلطية والأوامر) أو بشكل ديمقراطي من خلال وسائل المشاركة ؛ فمثلاً يأتي حق الإدارة في الأنظمة الديمقراطية من المدارين (العاملين) أنفسهم ، بينما يأتي من الحكومة في الأنظمة الأوتوقراطية (السلطوية - الاستبدادية) . وفيما يلي بعض السلوكيات في عدد من البلدان فيما يتعلق بالإجماع العام :

- في الولايات المتحدة تأتي ممارسات الإجماع أو الاتفاق تحت مسميات مختلفة (مثل تطوير المؤسسة - تطوير العاملين - مشاركة العمال في الإدارة - برامج الجودة ... إلخ) .
- في ألمانيا تعتبر فكرة مشاركة العمال في قرارات تسيير العمل فكرة متعمقة في التقاليد المجتمعية الألمانية (وربما تكون عنصراً هاماً قد ساعد في إحياء التنافسية الألمانية) .
- في كوريا الجنوبية واليابان كما في البرازيل والمكسيك يفرض الإجماع عادة من خلال نخبة حاكمة ، ومن خلال دور قيادي للحكومة في تصميم الاتفاق (أو الإجماع) وفي تنفيذه .

- فى المملكة المتحدة تتعقد مشكلة الإجماع نتيجة الشعور الطبقي .

### ٣ - حقوق وواجبات العضوية :

توجد مشكلة فى الغرب وهى أن الاشتراكية الأوروبية والليبرالية الأمريكية تجاهلتا الواجبات وركزتا على الحقوق (أو لم يوضحا الواجبات بقدر توضيح الحقوق نفسه) . وأما فى البلدان التى لم يحدث فيها اضمحلال للمجتمعية بواسطة الفردية (مثل اليابان) ، فإننا نجد الواجبات تكافئ الحقوق من ناحية الأهمية وربما تزيد عليها . ومن التقاربات الحادثة الآن على مستويات مجتمعية تتزايد فى حجمها ؛ بحيث تكاد تشمل العالم ككل ، توكيد الدور المجتمعى فى حقوق إنسانية معينة (مثل حق الصحة) .

### ٤ - الحاجات المجتمعية :

فى المجتمع الكوميونيتراني يكون دور الحكومة تعريف حاجات المجتمع وضمان تطبيق هذه الحاجات . فالحاجات الخاصة بالهواء النقى والماء الصالح والأمان والطاقة والوظائف والتصدير التنافسى ، وما فى إطار ذلك تصبح حاجات أكثر تفرداً ووضوحاً وأهمية من الناحية المجتمعية عما قد يحتاجه المستهلك الفرد . وبالتالي فإن وسائل تحديد حاجات المجتمع تتطلب انتباهاً مجتمعياً صريحاً ويتم تحديد هذه الاحتياجات بواسطة الحكومة أو مشاركتها ، بعدها يجرى إحداث توافق بين نشاط البيزنس والحاجات المجتمعية . وأما فى المجتمع الذى يقوم على الفكر الفردى individualism فإن المصلحة العامة تبرز من خلال المناورات ، التى يمارسها أصحاب المصالح ، ومن خلال المحاولات الحرة والضارية التى تقوم بها عديد من الشركات فى إطار السباق لإرضاء المستهلكين .

إن تنظيم التعامل مع حاجات المجتمع ينبغى أن يأخذ فى الاعتبار أن هناك سلعاً تعتمد تنافسياتها على رضاء المستهلك (مثل بيع الأحذية) ويكون هذا كافياً لمد حاجة المجتمع . وأما فى سلع أخرى مثل الغذاء والدواء يتطلب الأمر تنظيمياً مجتمعياً regulation .

وفى أمور مختلفة مثل صناعة الطاقة والاتصالات الفضائية وأعمال البنوك ربما تكون التشاركية بين الحكومة والبيزنس طريق أفضل لإحداث توافق فى سد الحاجات المجتمعية .

### ٥ - حكومة تخطيطية نشطة :

استكمالاً لمسؤولية الحكومة فى تعريف حاجات المجتمع ، فإنه يقع عليها عبء التنسيق ووضع الأولويات والتخطيط بشأن التعرف على وتطبيق هذه الحاجات . وفى هذا الخصوص تكون الحكومة الجيدة كفئة ومسؤولة فى موضوعات صعبة (مثل :



نقاء البيئة - الإمداد بالطاقة - الاستقرار الاقتصادي والنمو - التنافسية العلمية) ، إن هذه الحكومة يمكن أن تكون ديمقراطية أو أوتوقراطية ، أو أن تكون مركزية (نسبياً) مثل اليابان وكوريا الجنوبية أو فيدرالية مثل البرازيل .

## ٦ - الكلية holism والاعتماد المتبادل :

إن الهشاشة التي صار عليها المحيط الجوى للأرض biosphere توضح بشكل درامى الحقيقة الفلسفية والبيئية «أن كل شيء مرتبط بكل شيء» . هناك إذا علاقة متبادلة لكل الأشياء interrelatedness . إن هذه المسألة توضح أهمية الكلية holism . ينبغي إذا تطبيق الكلية عند محاولة فهم أى مجال معين لمجتمع ما ، وليكن مثلاً الأداء الاقتصادى ، حيث يكون من الضروري رؤية المجتمع كمنظومة ، وأن يؤخذ فى الاعتبار الأدوار الحرجة والعلاقات الخاصة بكل من البيزنس وقوة العمل والمؤسسات الحكومية والتعليمية ... إلخ .

وهكذا ، بالنسبة لشخص له رؤية كلية holist ، ليس هناك فصل بين ما يشير إليه الاقتصاديون على أنه "macro" أو "micro" (أى كلى أو جزئى) ، إن الفردية - فى المقابل - تعمينا عن كلية الحقيقة .

فى المجتمع الفردى يقال «إذا قوّينا المؤسسات الاقتصادية الفردية ، فإن قوى السوق سوف تعيد تأهيل المجتمع ...» هذا هو الافتراض الزائف فى شكل براءة اختراع ، وأما فى المجتمعات الكوميونيتارية الناجحة فإنه توجد أمثلة بالمشات وربما بالآلاف لهيئات مجتمعية ناجحة ، تخبرنا بما هو مفيد ، يتم دائماً المفيد من خلال: تعريف المجتمع وحاجاته - حصد المنح العامة من المصادر المتاحة - تنمية إسكان مدعم ، تأمين الحماية بالشرطة - غربة أعضاء المجتمع - تأسيس معايير للحقوق لكل أعضاء المجتمع - فرض الانضباط المجتمعى - الإمداد بالخدمات الاجتماعية التى تشمل الصحة الوقائية - الاستشارات الدوائية - المساعدات التعليمية - التدريب على الوظائف - تجهيز وظائف جديدة ... إلخ .

وعند التعامل على المستوى الدولى من منظور كلى ، نجد - على سبيل المثال - أن مشكلة ديون العالم الثالث تتطلب فهماً لنظام التجارة العالمية ، ثم تحليل الموانع التى تعرقل قدرة البلدان المدينة على التنافسية فى هذا النظام ؛ بحيث تكسب عملة أجنبية يمكنها بها سداد الديون .

وختاماً يمكن القول أنه إذا كنا نتحرى الدقة فإن أحد الأغراض الرئيسية للتحليل الأيديولوجى هو السماح بدقة أكثر مما هو مصحوب حالياً بكلمات مثل رأسمالية - اشتراكية - شيوعية - يسارى - يمين - ليبرالى - محافظ .

## الخلاصة

بينما سيكون للكميونيتارية فى المجتمعات المختلفة أشكالها التى ستكون من خلال عمليات تأزم ، فإن على القيادة أن تمنع تحول الأزمة إلى كارثة ، وذلك بمعنى أن يتم أحسن استخدام لأقل تأزم ممكن بهدف إحداث أعلى قدر من التغيير . هذا يتطلب التبكير فى إدراك حاجات المجتمع وتعريفها ، ويتطلب كذلك التصميم الفنى الجيد للمؤسسات والحوافز التى تقابل هذه الحاجات . وهو أيضاً هدف رئيسى للقيادة أن تحقق أحسن ما يمكن من كومونيتارية .

ليس هناك شيئاً هو لذاته طيب أو سىء بخصوص الكومونيتارية ، فلا توجد أيديولوجية تحتكر الخطيئة أو الفضيلة . وأما عن الفردية فمع كل مالها من تآلى ، فإنها قد سوغت العبودية فى الولايات المتحدة . . على الأقل فى عيون الجنوبيين . حيث قد جرى اعتبار العبيد «ملكيات» ، وكانت الملكيات تحدد (أو تقبل) من خلال الأيديولوجية المتسيدة .

إن ما نأمله ونحن نعبّر إلى القرن الـ ٢١ ، هو أن يستخدم العالم أحسن ما لديه ومن عناصر خاصة الفردية ، فالفردية تعد بالديمقراطية ، والكومونيتارية قد يعطى أو لا يعطى للديمقراطية قدرها ، حيث يراها فقط كواحدة من الطرق الخاصة بتعريف حاجات المجتمع . الفردية تحض على إجماع طوعى ، وأما الكومونيتارية فإنها ترى أنه قد يكون من الضرورى استخدام الضغط لضمان الوصول إلى إجماع . المشاركة partnership بين الحكومة والبيزنس قد تخدم الأغراض الكومونيتارية ، لكنها قد تؤدى أيضاً إلى «الفاشية» (\*) ، لذا فإنه يجب أن يتم تعريف المشاركة باحتراس ووضوح من حيث : أغراضها - ما إذا تكون سرية مقننة أم علنية صريحة - ... وهكذا ، فالكلية holism بدون انضباط وخبرة تكون غشاً وعاراً .

هناك - بالتالى - خطر كامن فى هذه الأيديولوجية العالمية . وأحسن طريق لتجنب هذا الخطر هو أن نكون شفافين وواضحين وواقعيين بخصوص ما نفعل ، وأن نكون منتبهين للانعكاسات الأيديولوجية لكل فعل . بعد ذلك يمكن أن نصل إلى أحسن ما يمكن من عولة .

وفى النهاية يوجد التحدى الخاص بالانسجام والتناغم ، وليس العملاقة

(\*) الفاشية Fascism : نظام أو حركة أو فلسفة سياسية ، تمجد الدولة والعرق ، وتدعو إلى إقامة حكم أوتوقراطى مركزى على رأسه زعيم دكتاتورى ، وإلى السيطرة على كل شكل من أشكال النشاط القومى .

meshing-and not merging بين التباينات القومية الخاصة بالكوميونيتاريانية ، وذلك من أجل خلق أساس شرعى للآليات الحكومية الدولية - عبر القومية - والتي من خلالها تمارس إدارة العولمة .

إن الإجماع الكوكبى الذى يمكن التعويل عليه يأتى فقط من المجتمعات القومية national communities ، التى تعرف مصالحها والتى تثق فى أنها تقوم بأحسن استخدام لثرواتها . إن هذا الإجماع الكوكبى global consensus ينبثق من قوة الأوطان وليس من الضعف ؛ فهو يركز على إحساس حقيقى بتبادلية مفادها أن العالم ينجح ويتقدم ، طالما أن كل كيان فيه ينتج ويتقدم ، ومن ناحية أخرى تتحقق قوة الوطن أو الأمة ، من خلال الانسجام بين الممارسة الوطنية والأيدولوجية الخاصة بهذه الممارسة .

وبالنسبة للولايات المتحدة فحتى تقود بفاعلية فى إنشاء مؤسسات كوكبية مثل منظمة الاقتصاد العالمى التى أشرنا إليها من قبل ، تحتاج ليس فقط بأساً اقتصادياً وسياسياً ، ولكن اعترافاً وتقديراً بالمنظور الأيدولوجى لهذا البأس هذا المنظور ، يكمن فى إطار كوميونيتاريانى . وبالتأكيد من المطلوب أن يتأكد داخل هذا الإطار أن فكرة احتياجات المجتمع يقابلها الاعتراف بأن المجتمع المعنى the relevant community بالنسبة لعدد من الاحتياجات هو العالم (الكوكب) ، وأنه أمر واقع على المدى الطويل أن حاجات المجتمعات القومية لا تنفصل عن حاجات مجتمع العالم .

القصد الرئيسى من هذا التعقيب هو طرح قضايا جديدة حرجة ناتجة عن استيعاب (أو الانتباه إلى) إشكاليات أو أحداث طرحت فى هذا الكتاب .

هذه القضايا نوجزها فيما يلى :

#### (١) أيديولوجية الفردية : مؤامراتها وأسرار قوتها :

\* الاستخدام الخبيث للتكنولوجيا ، وذلك مثل :

- استعمال الأقمار الصناعية فى زعزعة أوضاع دول الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية عن طريق إذاعات أوروبا الحرة .
- التحويلات اللحظية للأموال (مثلما حدث فى أزمة المكسيك وشرق آسيا)

\* مجابهة تكاد تكون مقصودة ضد نموذج التنمية فى دول شرق آسيا ، وتمثلت هذه المجابهة فى أمرين رئيسيين ، الأول هو تجاهل كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للنموذج الشرق آسيوى ، عند إعطاء الوصفات والنصائح لسائر دول العالم الثالث ، والأمر الثانى هو النجاح فى التشبيك (أو الربط) البانولوجى (أى المرضى) بين «اللاعيب» الغربية لأسواق الأموال من ناحية والتجارب التنموية فى دول شرق آسيا من ناحية أخرى . وهنا نلاحظ أن اليابان كانت الأقل تضرراً ، وهى التى كانت الأقل أيضاً فى السماح لرأس المال الأجنبى فى التغلغل إلى التنمية اليابانية فى مراحل البناء الأولى (الخمسينيات / الستينيات) حيث كانت اليابان تفعل العكس (عكس النصائح الغربية) .

\* تمركز الرأسمال الأجنبى فى البلدان المتقدمة والحفاظ على التكنولوجيا العالية وقدرات البحث والتطوير الحرجة داخل هذه البلدان .

\* القدرة على التصحيح الذاتى بناء على الخبرة الناتجة عن التقدم المطرد لليابان وألمانيا فى الاستحواذ على أسواق عالمية ، وقد تجلّى ذلك فى عدم تردد مؤسسات كبرى فى الولايات المتحدة ، فى استخدام تقنيات إدارية قادمة من الشرق و بلدان أخرى . ونقص الذات جعل الإدارة أقرب إلى الجماعية سواء على مستوى العمل اليومى (مثل دور العاملين فى الإدارة) أو على المستوى الاستراتيجى الكبير مثل إنشاء تجمعات لشركات (كونسرتيوم) .

\* تصدير التسلية من منظور تجارى أمريكى إلى كل أنحاء العالم (حيث صناعة التسلية فى أمريكا هى الصناعة الثانية بعد الصناعة الخاصة بالقضاء) ، ومن خلال تكنولوجيا التسلية يتم التعامل (سلباً أو إيجاباً) مع ثقافات الغير .

\* الكسب المالى من الحرب (حيث تشير التقديرات إلى قدرة الولايات المتحدة على كسب ١٤ مليار دولار من الحرب مع العراق) .

\* استلاب العقول من الدول النامية (أو استلاب عقول الدول النامية) ، وربما تتمثل أحدث مظاهر ذلك فى استلاب عقول الآلاف من المبرمجين المهرة ومحلى ومصمى النظم .

(٢) السباق العالم ثالثى من أجل التخلف - سباق الدول النامية فى اتجاه مضاد للكميونيتارياية :

بينما المتقدمون (فى الولايات المتحدة وغيرها) يستعيرون ويطبّقون أساليب كومونيتارياية لتصحيح الأوضاع واسترجاع التقدم أو الحفاظ عليه (مثل إنشاء الكونسرتيوم والتحالفات الاستراتيجية ، ومثل تطوير الإدارة لتكون أكثر جماعية) ، إذا بأعضاء فريق العالم الثالث (الدول النامية) يتسابقون (طواعية أحياناً) فى تطبيق أكثر أساليب الأيديولوجية الفردية تشدداً (بيع شركات لمستثمر وحيد - تقليص العمالة - الابتعاد كلية عن إنشاء تحالفات استراتيجية صناعية - السوق الحر تماماً دون اعتبار لقدرة منخفضى أو متوسطى الدخل على التأثير فى مسار أمور السوق - عدم الربط بين « مثلث الجودة والأسعار والقيمة »(\*) فى إطار المصلحة المتكاملة للملايين من شعوب الدول النامية - والجرى والتسابق وراء معايير السوق العالمية (بشكل مطلق) دون وضع أولويات مرحلية تأخذ فى الاعتبار المصالح الحرجة لشعوب هذه الدول ... إلخ) .

(٣) الكومونيتارياية بين الديمقراطية والذرائعية :

فى آخر جزء من الكتاب (والى حد ما عكس ما ورد فى بقية الأجزاء) أشار المؤلف إلى أن المجتمع الكومونيتاريايى ينشأ إما بالديمقراطية أو بالإجبار (!؟) ، وفى تقديرنا أن المجتمع الكومونيتاريايى لا يتكون أبداً بالإجبار (كوسيلة أو سياسة) وإنما يتكون من خلال التكامل والتوازن بين الحقوق والواجبات ، طبقاً لمسار وأهداف الكومونيتارياية ، التى تتحدد فى إطار مجتمعى . وفى ظننا هناك حاجة من مفكرى العالم لحل معضلات من شأنها التداخل overlapping بين الكومونيتارياية والديكتاتورية .

(\*) م. ر. حامد - محاضرة فى الاجتماع الأول لمجموعة دول الـ ١٥ بخصوص المواصفات القياسية والجودة - نيودلهى - يناير ١٩٩٨ .

## (٤) ماذا بعد دراما الصعود والهبوط في المعجزات الآسيوية :

لقد حدث الصعود (وبشكل واضح) من خلال ركائز مجتمعية ، ظهرت بأشد وأرقى ما يمكن في اليابان ، وذلك عندما رفضت اليابان نصائح المستشارين الأمريكيين الذين وفدوا إليها في أعقاب الحرب العالمية الثانية لتقديم النصح والمشورة ، كجزء من مساهمات أمريكية رسمية لإزالة آثار الحرب .

لم تكن اليابان تقصد الرفض لمجرد الرفض فقد كانت لديها «رؤيتها» هي ، و«مقاصدها» هي ، والتي بنيت على أسس وطنية ، وفي إطار «فكر ياباني محض» يستوعب (ويتفاعل مع) مجريات أمور العالم . لقد تفوقت اليابان على الولايات المتحدة وعلى سائر الدول الغربية ، في امتلاك النصب الأكبر في السوق العالمية في الكثير من منتجات التكنولوجيا العالية . ومن بعد اليابان أتت الدول الأخرى في شرق آسيا ، كوريا .. سنغافورة .. إلخ ، ولكن كانت الأزمة المالية الآسيوية الشهيرة منذ حوالي العامين ، والتي لجّمت وعوّقت تقدم دول شرق آسيا ، وسببت فيها انهيارات اقتصادية جسيمة ، فضلاً عن محاصرة اليابان (إلى حد ما) .

ما السر وراء ذلك ؟ يكمن السر ببساطة في أن أقطاب وجيوش الأيديولوجية الفردية كانوا دائمى التريص بالتقدم الذى كان يحدث في شرق آسيا (خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي) ، ليس بمجرد الدعوة الملحة لاتباع الأساليب الفردية وكسر الكوميونيتارية (والتي يمكن اعتبارها - إلى حد ما - اختراعاً آسيوياً) ، ولكن أيضاً بتشبيك عملي وحقيقى (وربما يكون تأمرى) مع الآليات المغامرة أو الخادعة في أسواق المال الغربية . لقد «بلعت» مجتمعات دول شرق آسيا الطعم ، وكان قدر النجاح من الأزمة يرتبط بمقدار الابتعاد العضوى بأدوات ومخالب الاضطراب في سوق المال الغربى (القروض والمضاربات ... إلخ) . والآن ، ماذا بعد ، .. ماذا عن مستقبل تقدم هذه الدول ؟ .. في تقديرنا أن مجتمعات دول شرق آسيا قد أضافت - الآن - إلى خبراتها السابقة ليس فقط رصيد تكنولوجيا ورصيداً إدارياً (في التنمية الوطنية) . ولكن أيضاً رصيد أكبر وأشد في مقاومة إغراءات آليات الفردية الغربية (خاصة تلك الأمريكية التقليدية) .

## (٥) احتياجاتنا المجتمعية (أو الكوميونيتارية) في الدول النامية لمن نترك تحديدنا ؟ :

أمر مثالى أن تكون آليات العولمة موجهة «كوميونيتارياً» لمصلحة جموع شعوب الدول النامية . لكن لا خبرة التاريخ ولا المفاوضات العنيفة في جولة أورجواي (والتي انتهت بإنشاء منظمة التجارة العالمية) ، ولا حتى المحادثات المتفرقة للشراكة

بين دول الشمال ودول الجنوب تؤكد الإمكانية التلقائية لذلك . فكيف يمكن أن يكون مستقبل شعوب الجنوب في إطار ، ومن خلال مسار العولمة ؟ هل تترك الأمور للشركات متعددة الجنسية والتي - في العادة - توجه استثماراتها لمصالحها ، وحتى - في أحيان كثيرة - ليس لمصالح البلدان الأم ؟ نحن بحاجة أن نحدد احتياجاتنا محلياً ووطنياً وإقليمياً وجنوبياً في إطار كوميونيتارياني حقيقي ، بحيث يخلق هذا التحديد الأصل للاحتياجات إمكانية حقيقية وقوة دفع لجعل العالم أكثر كوميونيتاريانية ، أو بمعنى آخر - لجعل مصالح متعديات أو متعددات الجنسية تتحقق في الإطار الكوميونيتارياني الكوكبي (\*) وليس العولمي (\*). في هذا الخصوص هناك حاجة لفكر عالم ثالث .. فكر تكون غايته تحقيق المصالح الغائبة لثلاثة أرباع سكان الكوكب . من أجل ذلك هناك حاجة إلى الكثير من جهود المفكرين والعلماء في العالم الثالث والعالم المتقدم على السواء .

د. محمد رؤوف حامد

ديسمبر ١٩٩٨

(\*) هنا ننسب الإطار العولمي لما يجري من قوى دفع وتربيطات حادثة وجارية فعلاً لجعل العالم قرية صغيرة فيها تشبيكات تؤدي إلى مزيد من الاتصال والتأثير ، بفعل وزن كبير لأصحاب القوة والسيطرة العالمية (الدول الكبرى ومتعديات الجنسية) - ، وأما الإطار الكوكبي فتكون فيه الكوميونيتاريانية متأثرة باحتياجات شعوب الكوكب في أجزائه المختلفة ، من منظور فيه مساواة وعدل ونفس الاعتبارات القيمية للجميع ، أكثر مما فيه من سيطرة وهيمنة وممارسات لا شرعية للأقوى . نقصد أن العولمة افتعال وأفعال ناجمة عن مصالح لفئات عالمية محدودة ، وأما الكوكبية فهي جنوح إلى أخلاقيات عالمية universal ترتبط بمصالح البشر والأرض ككل ، ومن منظور إنساني محض . وهكذا تكون المسافة شاسعة بين العولمة والكوكبية ، ويظل هناك الكثير عما يمكن وينبغي تحقيقه فكرياً وسياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً لعبور هذه المسافة .

## مراجع (\*)

- (1) Office of Technology Assessment, U.S. Congress, Multinationals And The National Interest (Washington DC : Government Printing Office, 1993).
- (2) Lawrence G. Franko, "Global Corporate Competition II : Is The Large american Firm An Endangered Species ?", Business Horizons, Nov.-Dec. 1991, 14.
- (3) Governance and Development, The World Bank, Washington DC, 1992.
- (4) Mahbub ul Haq, The Poverty curtain : Choices For The Third World, Pakistan : Ferozsons Ltd, 1983.
- (5) The East Asian Miracle : A World Bank Policy Research Report, Published for the Bank by the Oxford University Press, 1993 .
- (6) C. Fred Bergsten, The World Economy After The Cold War, California Management Review, Winter 1992, 52 .
- (7) Building a Competitive America, Competitive Policy Council, First Annual Report to the President and Congress, March, 1992 .
- (8) Paul Kennedy, Preparing for the Twenty-First Century New York : Random House, 1993.
- (9) J. Hirschmiller and T. Yui, The Development of Japanese Business 1600-1980, 2nd ed, London : George Allen and Unwin, 1982.
- (10) Joseph A. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy, New York : Harper and Row, 1950 .
- (11) Michael Novak, The Catholic Ethic and the Spirit of Capitalism, New York : The Free Press, 1993 .

(\*) اختيرت هذه المراجع كأهم المراجع الرئيسية الواردة في الكتاب .



- (12) George C. Lodge and Ezra F. Vogel, eds., Ideology and National Competitiveness : An Analysis of Nine Countries Boston, MA : Harvard Business School Press, 1987.
- (13) Charles Hampden-Turner and Alfons Trompenaars, The Seven Cultures of Capitalism, New York : Doubleday, 1993.